

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٠٥

الخميس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي (إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي
	إثيوبيا
	أوروغواي
	أوكرانيا
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	السنغال
	السويد
	الصين
	فرنسا
	كازاخستان
	مصر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	الولايات المتحدة الأمريكية
	اليابان
	السيد نينزيا
	السيد أليمو
	السيد بيرموديث
	السيد يلتشينكو
	السيد يورنتي سوليث
	السيد سيك
	السيد سكوغ
	السيد وو هايتاو
	السيد دولاتر
	السيد عمروف
	السيد أبو العطا
	السيد رايكروفت
	السيدة هيلي
	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميثاقية

الرجاء إعادة التدوير



1738590 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد يوريتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز بشكل كبير. يود وفد بلدي أن يسجل تأييده لمشروع القرار S/2017/933، المقدم من الاتحاد الروسي والصين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أخذ المجلس علماً بتأييد وفد بوليفيا لمشروع القرار S/2017/933.

ووفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2017/933 و S/2017/962، اللتان تتضمنان نصي مشروعين، على التوالي.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيبتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، نود أن نطلب أن يطرح مشروع القرار S/2017/933، المقدم من الاتحاد الروسي، للتصويت تالياً، وأن يطرح مشروع القرار S/2017/962، الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، للتصويت أولاً. ونعلم أن الولايات المتحدة قد أبلغتكم والمجلس بأنه يتعين علينا التصويت على مشروع قرارنا أولاً، وفقاً للمادة

٣٢ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. ولكننا لا نتفق مع هذا المنطق. فمن المستحيل طرح مشروع قرارنا للتصويت أولاً بدون إذنا للأسباب التالية.

إن الأولوية المنصوص عليها في المادة ٣٢، بشأن النظر في مشاريع القرارات وفق ترتيب تقديمها، يسمح بالإمكانية والحق لكل من يقدم مشروع قرار قبل غيره في أن يطلب طرحه للتصويت أولاً في الحالات التي يكون فيها هناك مشروع مضاد له معروض على المجلس، وهو في هذه الحالة مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة. غير أن هذا امتياز يمكن للمرء أن يرفض الاستفادة منه. إن تقديم مشروع قرار بموجب المادة ٣٢ لا يقوم مقام النشر بالحبر الأزرق. وكثيراً ما يكون هناك خلط بين المصطلحين، في الواقع، ولكن بصورة غير صحيحة. وإذا اتبعنا النظام الداخلي، نجد أنه ينبغي أن يشمل التقديم النشر بالحبر الأزرق وطلب إجراء تصويت. وقد كان وفد الولايات المتحدة هو أول من طلب التصويت، وينبغي في تلك الحالة أن يُطرح مشروع قرارنا للتصويت ثانياً، لأننا طلبنا التصويت بعده. ولذلك فإننا نُصرُّ على طرح مشروع قرارنا للتصويت ثانياً.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تنص المادة ٣٢ من النظام الداخلي المؤقت على أن تكون "الأسبقية للاقتراحات الرئيسية ومشاريع القرارات بحسب ترتيب تقديمها".

وقد اختار أصدقاؤنا الروس مرة أخرى أن يقولوا إنهم يسرون وفقاً للإجراءات، إلا عندما ينطبق ذلك على شيء لا يروق لهم. وما يتعين علينا أن نفعله هو أن نسير وفقاً للإجراءات. وتبين المادة ٣٢ بالضبط كيف يكون ذلك الترتيب. ولسنا بحاجة إلى أن يأتي الروس ويقولوا "لا يُعجبنا الرد على هذا، ولذلك نريد منكم تغييره".

واعتقد أنه يجب على المجلس أن يتسم بالانضباط وأن يمثل للمادة ٣٢ من النظام الداخلي المؤقت، علاوة على استبعاد السياسة عن الحالة.

السيد نيبتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن

المعارضون: أوكرانيا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون:

إثيوبيا، أوروغواي، السنغال، كازاخستان، مصر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال الاقتراح ٣ أصوات و٧ أصوات معارضة، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت. لم يعتمد الاقتراح الإجرائي لفشله في الحصول على العدد المطلوب من الأصوات.

السيد نيبتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في هذه الحالة، سيدي الرئيس، ووفقا للمادة ٣٥ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، التي تنص على أنه يجوز سحب أي اقتراح أو مشروع قرار في أي وقت طالما لم يجر أي تصويت عليه، فإن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2017/933 يودون سحبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2017/962 المقدم من أوكرانيا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السنغال، السويد، فرنسا، كازاخستان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا نؤدي دورا سياسيا هنا. ومن ناحية أخرى، ربما نكون كذلك بالفعل، وإلا لما كنا في هذه المناقشة اليوم إن لم نكن نؤدي دورا سياسيا. ولكننا درسنا بحثنا هذه المسألة التي تتباين فيها ممارسات المجلس. ولن نخوض في تلك المسألة الآن مادامنا لا نرى طائلا من الاستطراد في مناقشات إجرائية. ونطلب إليكم، سيدي الرئيس، طرح هذه المسألة لتصويت إجرائي عليها. ونقترح أن يطرح مشروع القرار الروسي (S/2017/933) للتصويت بعد مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة (S/2017/962).

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تنص المادة ٣٢ من النظام الداخلي المؤقت على أن تكون الأسبقية للاقتراحات الرئيسية ومشاريع القرارات من حيث ترتيب تقديمها.

السيد نيبتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فلنطرح ذلك للتصويت إذن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد نيبتريا والسيدة هيلي على ملاحظتهما. وكما نفهم، وفقا للمادة ٣٢ من النظام الداخلي المؤقت التي تنص على أن تكون للاقتراحات الرئيسية ومشاريع القرارات الأسبقية من حيث تقديمها، فإنه يجب طرح مشروع القرار المقدم من روسيا (S/2017/933) للتصويت أولا. وطلب ممثل الاتحاد الروسي إجراء تصويت إجرائي بشأن مسألة ما إذا كان مشروع القرار الروسي ينبغي طرحه للتصويت بعد التصويت على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة أولا (S/2017/962).

وأ طرح الاقتراح الإجرائي للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين

الاتحاد الروسي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الممتنعون:

الصين، مصر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١١ صوتاً مؤيداً، في مقابل صوتين معارضين وامتناع عضوين عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية): يلقي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية التالية على عاتق المجلس:

”يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه“

ومن بين أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، استخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك السبب، ومنذ أكثر من عقدين من الزمن حظر المجتمع الدولي إنتاج الأسلحة الكيميائية وتكديسها واستخدامها. وما فتئ المجلس يعمل دون كلل منذ ما يقرب من نصف عقد من الزمان لإنهاء استخدام هذه الأسلحة في سوريا.

بيد أن روسيا تمكنت للمرة العاشرة فيما يتعلق بسوريا، وللمرة الرابعة فيما يخص الأسلحة الكيميائية من شل قدرة المجتمع الدولي على تحديد هوية الجناة المسؤولين عن شن الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وقد مارست روسيا حق النقض مسبقاً للحيلولة دون إجراءات المجلس وكفالة المساءلة عن ذلك

في سوريا. واصطنعت روسيا أسباباً لتبرير عدم دعمها للآلية التي ساعدت هي نفسها على إنشائها، لأنها لم تتقبل الاستنتاجات العلمية التي توصلت إليها. وقد عمدت روسيا إلى عرقلة تلك التحقيقات مرات عديدة، إلا أنها وضعت أمامها عقبة كأداء اليوم. وبذلك تمكنت روسيا من القضاء على آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي تحظى بدعم ساحق من جانب المجلس.

إن روسيا بتبديدها قدرتنا على تحديد المهاجمين، أما تقوّض قدرتنا على ردع الهجمات في المستقبل. ولن يعود الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية يأبمان بالتحذير من استخدام الأسلحة الكيميائية نتيجة للإجراءات التي اتخذتها روسيا اليوم. وفحوى الرسالة إلى كل من يستمع واضح. في الواقع، روسيا تقبل باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. فكيف يمكننا إذن أن نثق بدعم روسيا المفترض لتحقيق السلام في سورية؟ كيف يمكن لأي أحد أن يأخذ اقتراح روسيا بعقد محادثات سياسية في سوتشي على محمل الجد؟

ولا يمكنني تذكر عدد المرات التي وقفت في هذه القاعة وناشدت روسيا على أن تفعل الشيء الصحيح في سورية. ولكن بدلاً من ذلك لم تتصرف روسيا بأمانة. إن روسيا تريد آلية، ولكن ليست مستقلة. وتود الإبلاغ، ولكنها لا تريده إذا أدان سورية. وإذا انتبه أعضاء المجلس، فسيلاحظون أن الروس يعتقدون بأن آلية التحقيق المشتركة تؤدي عملها بامتياز عندما تجد أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام محقوق بشأن الأسلحة الكيميائية، ولكن عندما يكون مرتكب الجريمة هو أحد أصدقائهم، تكمن المشكلة فجأة في آلية التحقيق المشتركة وليس في صديقهم الذي ارتكب الجريمة.

لكن روسيا تعرف كم يبدو سيئاً الدفاع عن استخدام نظام ما للأسلحة الكيميائية، ولذلك فهي تحاول إيجاد شيء يصرف الانتباه. وفي هذه الحالة، فإن ما يصرف الانتباه هو

وإذا استدعى الأمر، فإن هناك الولايات المتحدة الأمريكية. وبغض النظر عما يفعله الحماة الروس في مجلس الأمن، ينبغي لنظام الأسد أن يعي التحذير الواضح بأن الولايات المتحدة لا تقبل باستخدام سورية للأسلحة الكيميائية. وكما فعلنا في نيسان/أبريل، سنفعل ذلك مرة أخرى إذا تحتم علينا - سندافع عن المعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. وسيكون من الحكمة أن يستجيب نظام الأسد لهذا التحذير.

لقد أنشأ مجلس الأمن آلية التحقيق المشتركة في لحظة موقف موحدة نادر. أشكر أعضاء المجلس الآخرين على ما قدموه من دعم، ولكن يا للعار لأن روسيا قد أوصلتنا إلى هذه المرحلة. ويا للعار لأن روسيا قد كشفت عن كونها حكومة ولاؤها للنظام السوري، لا للحقيقة أو حماية المدنيين الأبرياء. وقد تكون روسيا نجحت في إسكات صوت مستقل واحد في سورية اليوم، ولكن هناك غيرها من الجهات التي ستضطلع بهذا العمل، ونحن لن نتوقف حتى تحقيق العدالة للضحايا والمساءلة لمرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية.

السيد دولا تر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد هال فرنسا تصويت اليوم، ونتيجة الاستخدام الروسي لحق النقض. وهذه النتيجة خطيرة للغاية في حد ذاتها، بل إنها أيضا قد تكون محفوفة بعواقب في المستقبل. إن الحالة التي تواجهنا - الاستخدام المثبت للأسلحة الكيميائية في سورية - هي بالفعل إحدى دراسات الحالات الإفرادية التي ينبغي أن تستدعي تعبئة إجماعية وفورية من مجلس الأمن.

وجميع الظروف موجودة لتحقيق تلك النتيجة. وعندما ووجه مجلس الأمن بحالة الاستخدام الحقيق للأسلحة الكيميائية في سورية، أنشأ آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لإثبات الوقائع والمسؤوليات. وتعمل هذه الآلية التحقيقية بلا كلل وبمهنية وحياد لا يمكن إنكارها تماشيا مع ولايتها. وتتوصل إلى استنتاجات واضحة وموثقة

مشروع القرار الذي طرحته. كما سيتيح مشروع القرار لروسيا أو أي عضو آخر المجال للتدخل في جزئيات إدارة الآلية المشتركة وسيضع المجلس في موقف سخيف يتمثل في تكليف الذنب بحماية الشياه، وجعل بلدان مثل روسيا وسورية تملي كيفية التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ومتى وأين يجري.

وفي الأسابيع الأخيرة، بذلت الولايات المتحدة جهودا حثيثة للعمل مع روسيا في صياغة مشروع قرارنا. ومن العار أن علمنا اليوم أنها كانت تخطط لاستخدام حق النقض طوال الوقت. لقد نقضنا مشروع قرارنا ثلاث مرات لإدماج شواغل روسيا وشواغل جميع أعضاء المجلس. وفي الوقت نفسه، رفضت روسيا عقد ولو جولة مشاوراة واحدة بشأن مشروع قرارها، بينما عقدنا جولات عديدة من المشاورات. ومن الواضح الآن أن شاغل روسيا الوحيد كان هو حتى وجود الآلية المشتركة وأنها كانت قادرة على التوصل إلى الحقيقة. لقد كانت تأمل روسيا في دفن الحقيقة بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية، ولكنها أخفقت. نحن نعلم من هو وراء هذه الهجمات. فقد قدمت آلية التحقيق المشتركة هذه المعلومات المرة تلو الأخرى. ولن تتخلى الولايات المتحدة عن السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا في سورية.

والأمر المأساوي أن هذه الهجمات مستمرة. إذ يجري الزعم بوجود حالات جديدة. لقد دمرت روسيا أفضل أداة لدينا لكشف مرتكبي هذه الهجمات، ولكنها ليست أداتنا الوحيدة لإنهاء هذه الممارسة الوحشية. فهناك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. وهناك آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، التي أنيطت بها مهمة إيجاد الأدلة لوضع إجراءات جنائية عادلة ومستقلة ضد الذين يرتكبون الفظائع في سورية.

قانوناً فحسب؛ إنه أيضاً يمثل اتخاذ خطوة مروعة إلى الوراء بالنسبة لنا جميعاً، إذ يحاول النظام السوري وتنظيم داعش أن يتفوق أحدهما على الآخر ليثبت أنه أكثر ترويعاً ووحشية.

يجب ألا ننسى أن هذه الفظائع هي جرائم حرب، وقد جعلت الإرهاب الكيميائي واقعا خطيرا. ما هو على المحك أيضاً اليوم هو مستقبل النظام الدولي لعدم الانتشار. ولئن كانت النظم الدولية لعدم الانتشار هي أحد أهم الإنجازات التي تحققت في العقود الأخيرة، ينبغي ألا نفسح المجال للحسابات والانقسامات السياسية أن تقوض أنجحها - وهو نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وقد تكون سابقة قاتلة لنظم عدم الانتشار الأخرى وموقف غير مسؤول سندفع جميعاً ثمنه باهظاً.

إن استخدام أي شخص للأسلحة الكيميائية ليس مجرد أمر بغض أخلاقيا ضد أبسط المبادئ الإنسانية - قبول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية دون رد فعل - لكنه في الواقع بمثابة إعطاء شيك على بياض أو ضوء أخضر لانتشار هذه الأسلحة واستخدامها في أماكن أخرى، ومن شأنه أن يوجد، علاوة على ذلك، أخصب تربة مواتية للإرهاب الكيميائي الذي نخشاه جميعاً.

لقد أنشأنا آلية التحقيق المشتركة بناء على مبادرة مشتركة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تجاوز الخلافات السياسية والتوصل إلى الحقيقة. لهذا السبب انشأناها. لذلك، فإن الفشل أخلاقي والخطأ استراتيجي من جانب أولئك الذين يتراجعون عن كلامهم والتزامهم عندما تنجلي الحقيقة.

إن آلية التحقيق المشتركة لم تكن أبدا أداة غربية. فهي تنتمي إلى المجتمع الدولي بأسره، ونحن ملزمون بتعزيزها. وهذه الآلية لا يمكن ولا يجب أن تصبح رهينة للخلافات السياسية، أو أسوأ من ذلك، للمناورات التكتيكية. وتقويض الآلية المشتركة هو بمثابة اللعب بالنار، ويمكنه في الأجل الطويل تعريض نظام عدم الانتشار للخطر، ولا سيما بشأن الأسلحة الكيميائية،

توثيقاً جيداً لا لبس فيها تُثبت مسؤولية النظام السوري في عدة حالات، وداعش في حالات أخرى.

وخلافاً لما يريد ممتنعو الالتباس أن نعتقده، فنحن لسنا في منطقة رمادية في هذا المقام. والحالة بجميع جوانبها المربكة، واضحة تماماً. في القرن الحادي والعشرين، يقوم الإرهابيون - وإحدى الدول - عمداً باستخدام الأسلحة الكيميائية لقتل النساء والأطفال، من بين آخرين. ووجوههم المشوهة بيد الموت البشعة ستؤرق ذكرياتنا وضماننا لوقت طويل.

وفي مواجهة هذه الحالة، قررت إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي، وهي أحد الشركاء الرئيسيين لبلدي، وترتبطنا بها روابط كثيرة، أن تستخدم حق النقض للمرة الرابعة لمنع تجديد الآلية من أجل حماية نظام دمشق. ويترك هذا الموقف كل من يكّن احتراماً عميقاً لروسيا عاجزاً عن الكلام. ولا يمكن أن يكون هذا هو القرار الأخير لهذا البلد العظيم الذي له دور حاسم في ميزان القوى الدولي.

فمن الصواب التأكيد أن علة وجود آلية التحقيق المشتركة مبررة أكثر من أي وقت مضى. إذ يتعين دراسة أكثر من ٦٠ حالة من حالات الاستخدام. فمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أكدت لنا بالفعل استخدام غاز السارين باللطامنة في ٣٠ آذار/مارس. وهذا هو السبب في أن فرنسا قد أيدت مشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة، وتود أن تشيد بالجهود التي بذلها أصدقاؤنا الأمريكيون الذين عملوا مع جميع الوفود لاقتراح تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة من خلال تقديم نص متوازن يتضمن تنازلات كبيرة ويهدف تحديداً للسعي إلى جعل توحيد كلمة أعضاء المجلس.

فلنقيم بعناية مدى خطورة المسائل معاً. وخارج سورية، ما هو على المحك أولاً وقبل كل شيء هو ضمان أبسط حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. فاستخدام الأسلحة الكيميائية ليس أمراً متعذراً الدفاع عنه أخلاقياً وغير مقبول

المشتركة أنشأها مجلس الأمن بالإجماع وبهدف واضح. ولا يزال هذا الهدف قائماً؛ وكذلك الأطراف المعارضة له. ومع ذلك، اسمحو لي أن أكرر ذكر بعض النقاط.

إننا ندين بأقوى العبارات الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا. وآلية التحقيق المشتركة وهدفها وتحقيقاتها النزهاء والمستقلة تحظى بدعمنا الكامل. إن لدينا الثقة بكفاءتها المهنية وخبرتها التقنية، وتحليلاتها الجنائية الشاملة. ولقد وفّرنا لها الخبرة التقنية والدعم المالي. ولا بد من تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة على نحو عاجل للأسباب المعروفة التالية.

أولاً، تؤدي الآلية المشتركة دوراً حاسماً في توفير الحماية الدولية لهيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، مثلما ذكر السفير الفرنسي للتو.

ثانياً، لا تزال هناك حوالي ٦٠ حالة من حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا، حيث تنظر فيها حالياً منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويمكن أن تحيلها فيما بعد إلى الآلية المشتركة. ومثال على ذلك الهجوم بغاز السارين على اللطامنة في ٣٠ آذار/مارس، حيث ورد ذكره في أحدث تقرير لبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية (S/2017/931). ومن واجبنا كأعضاء في المجلس أن نبذل ما في وسعنا لتمكين التحقيق في جميع تلك الهجمات، وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير قانوني؛ فهو يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ويمكنه أن يرقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب تجاه ارتكاب هذه الجرائم.

ثالثاً، نعتقد أن الآلية المشتركة لها أثر رادع هام. والمخاطر الجديدة للهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا قد تزداد أمام أعيننا إذا لم نعمل على تحديد ولاية الآلية المشتركة.

لقد استمعنا بعناية إلى جميع الحجج التي ساقها أعضاء المجلس خلال الأسابيع القليلة الماضية. وتقييمنا للوضع هو أنه

هذا النظام الذي بنيناه جميعاً لبنة بعد أخرى. وينبغي للآلية أن تكون قادرة على القيام بأنشطتها دون شروط مسبقة ودون أي تدخل فيها.

والحل السياسي وحده هو الذي سيمكّننا من إنهاء الصراع المروع في سوريا، من خلال عملية انتقالية ديمقراطية تفاوضية وذات مصداقية، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف. ومع ذلك، لن يكون هناك سلام مستدام في سوريا في بيئة يسودها الإفلات من العقاب. إن السلام يعتمد على العدالة، والعدالة تتطلب الوسائل لتحديد المسؤولين عن ارتكاب الفظائع في خان شيخون، وغير ذلك من الهجمات الكيميائية، الذين يجب أن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم الإجرامية.

وأود أن أتشاطر اعتقاداً راسخاً مع المجلس. إن التصويت الذي جرى اليوم لا يمكنه أن يكون الكلمة الأخيرة. فرنسا لن تستسلم أمام الفشل، أو تلجأ إلى الألاعيب السياسية التي لن تتصدى للتحديات الراهنة. وبالنظر إلى خطورة هذه التحديات، لا يحق لنا أن نستسلم أو نأسى. وبإمكان المجلس أن يعوّل على مواصلة فرنسا بذل الجهود في جميع المنتديات ذات الصلة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في سوريا وفي أماكن أخرى، وتعزيز نظام عدم الانتشار إلى الأبد وفي كل مكان، هذا النظام الذي يعوّل عليه أمننا.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إن جلسة اليوم هي في الواقع مؤسفة. وآمل ألا يكون ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية قد شاهدوا هذه المناقشة حتى الآن، وخصوصاً التصويت على مشروع القرار المعروف اليوم الذي نؤيده بقوة. ولا بد لي من القول إنه من المؤسف للغاية أن المجلس أخفق مرة أخرى في توحيد صفوفه خلف تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (الآلية المشتركة). لقد بذلت جهود عديدة جديدة بالثناء، ولا سيما في الأيام القليلة الماضية لتحقيق ذلك. فالآلية

القتل بدون عقاب. وعلى الرغم من التأييد الساحق لمشروع القرار، بات عملا روتينيا بالفعل قيام أحد أعضاء المجلس بمواصلة عرقلة كل قرار يمكنه أن يزيد قربنا من تقديم مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة في سوريا إلى العدالة.

والإمساك بورقة الآلية المشتركة في اللعبة السياسية لأحدهم أمر يدعو إلى السخرية تماما، ولا يمكن فهمه أو قبوله من جانب أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي. وأود أن أشيد مخلصا بالتفاني والمرونة اللذين أبداهما وفد الولايات المتحدة، الذي بذل كل جهد ممكن للحفاظ على الآلية المشتركة، بما في ذلك تلبية أكبر عدد ممكن من شواغل مختلف أعضاء المجلس في النص النهائي، مع الحفاظ على الجزء الرئيسي من ولاية الآلية المشتركة، ألا وهي التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وتحديد المسؤولين عنه. ولكن، للأسف، إن شتى النهج إزاء هذا الموضوع ليست هي المسألة. فالمسألة تكمن في مسعى يعتزم تدمير نظام دولي مبني على احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي، وهو النظام الذي يبنينا نحن وأسلافنا بعناية فائقة على مدى عدة عقود.

وعلى الرغم من نتائج التصويت، أعتقد أننا يجب أن نواصل جهودنا المشتركة في الدفاع عن القانون الدولي واستعادة الاحترام له. وأود أن أكرر أن زمن العدالة سوف يأتي.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد وصلنا اليوم إلى نهاية السبيل بالنسبة إلى آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (الآلية المشتركة). وهذا السبيل هو الذي عمل جميع أعضاء مجلس الأمن على وضعه معا قبل عامين. ونحن فعلنا ذلك على أمل تحديد أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية في سوريا وإخضاعهم للمساءلة. وبسبب استخدام حق النقض اليوم، تعرّض هذا الأمل لضربة خطيرة.

ثمة مجال للتوصل إلى حل وسط. فالمجلس أنشأ الآلية المشتركة من أجل هدف واضح جدا. ولا يزال هذا الهدف قائما. وتحديد ولاية الآلية المشتركة ينبغي أن يكون ممكنا، ولكن لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان المجلس متحدا. ونعتقد أنه يجب مواصلة بذل جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق. وسندعم كل المحاولات الجادة والحقيقية لتجديد ولاية الآلية المشتركة. وسنواصل العمل على إيجاد سبيل للمضي قدما.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد شاركت أوكرانيا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2017/962 والتصويت لصالحه على أساس الموقف التالي. إن استمرار الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا التي تسبب معاناة هائلة وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، يتطلب استجابة حازمة وحاسمة من المجلس، ليس بإدانة هذه الجرائم البشعة فحسب، ولكن باتخاذ إجراءات فعالة، بما في ذلك عن طريق تعبئة جميع الأدوات المتاحة من أجل تحقيق هذه الغاية، ودون تقويض فعاليتها بغرض كفالة المساءلة. وتشيد أوكرانيا بجهود آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (الآلية المشتركة) في تنفيذ ولايتها القائمة على مبادئ الحياد، والموضوعية، والاستقلالية. وهي الأداة الوحيدة المتاحة للمجلس بما لديها من ولاية لتحديد المخططين لاستخدام الأسلحة الكيميائية والجناة. وينبغي عدم استخدام أي خلافات أو آراء بشأن الملف الكيميائي السوري لتبرير الإجراءات التي تهدف إلى تدمير الآلية المشتركة، لأن ذلك يوفر للمسؤولين عن ارتكاب الجرائم البشعة حماية فعالة من تقديمهم إلى العدالة.

لقد أخفق المجلس اليوم أيضا في تحمّل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وعجز المجلس المستمر عن مواجهة الهجمات الكيميائية في سوريا يؤدي إلى مواصلة الإفلات من العقاب، ويبعث إشارة إلى الجناة أن بإمكانهم ارتكاب جرائم

الأنفس والتشكيك فيه، ألا وهو، أن النظام السوري مسؤول عن الاستخدام الصارخ المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبه. ويعرض التقرير السابع لآلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق)، كما سمعنا في الأسبوع الماضي من رئيس فريق القيادة (أنظر S/PV.8090)، بالتفصيل المنهجية الدقيقة للتحقيق، والتي تضمنت النظر في فرضيات بديلة والتأكد بدقة من المصادر واستخدام خبراء أدلة جنائية مستقلين ومُعترف بهم دولياً لتحليل البيانات. وفي مواجهة هذه الدراسة والاستنتاجات الواضحة والمتأينة، قدمت روسيا سلسلة من المطالب المدمرة تماماً في نصها وحاولت إضعاف صلاحيات آلية التحقيق المشتركة إلى حد كبير. فقد طلبت أن تجمع آلية التحقيق المشتركة العينات من قاعدة جوية سورية في حين أوضحت الآلية بجلء أسباب عدم جدوى القيام بذلك في الماضي بالتحقيق قداماً. وطالبت بأن تزور الآلية خان شيخون، حيث كان من شأن ذلك تعريضها لمخاطر غير مقبولة تتمثل في شن هجوم عليها. وافترت على موظفي الآلية، مُشككة في نزاهتهم وخبراتهم وتجاربهم، وذلك في تجاهل للتقرير المهني المفصل الذي أعده ودعم روسيا نفسها للفريق في أول الأمر. وطالبت روسيا بالألا تستمع الآلية إلا إلى الشهود الذين توافق عليهم سورية والروايات السورية للأحداث. فبأي حق يكون للأدلة المقدمة من طرف في النزاع متهم بارتكاب جرائم حرب وزن أكبر من الشهادات الموثقة التي أدلى بها الضحايا والمراقبون ومن التحليل المختبري الموضوعي للأدلة المادية؟

ونتيجة لحق النقض الذي استخدمته روسيا اليوم، سيحتفل مقاتلو داعش مع الأسد. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقق حالياً في حالات أخرى. وحق النقض هذا يعني أن الآلية لن تتمكن من التحقيق لمعرفة الجهة المسؤولة عن هذه الجرائم البشعة. إن استخدام روسيا الصريح لمركزها في مجلس الأمن لعرقلة هذه التحقيقات يبين مرة أخرى أنها باعتبارها طرفاً في النزاع، لا يمكنها الاضطلاع بشكل موثوق بدور قيادي في

وفي إطار أفرقة القيادة الحالية والسابقة للآلية، عمل موظفوها بصبر ومثابرة للكشف عن الحقيقة. وإنني أشيد بهم اليوم. وبفضل الجهود التي بذلوها، يعرف العالم الآن ما حدث في تلمنس، وسرمين، ومارع، وقميناص، وخان شيخون، وأم حوش.

ولا يخطئ أحد - لقد نجحت آلية التحقيق المشتركة. إنها روسيا التي أخفقت. لقد أخفقت في القيام بواجباتها بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن. وأخفقت باعتبارها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأخفقت كدولة يُفترض أنها تدعم السلام في سورية.

لقد واجهنا موقفاً مماثلاً من قبل. وهذه ليست المرة الأولى في هذا العام التي نحاول فيها تحديد ولاية الآلية المشتركة. فقبل أقل من شهر، جلسنا جميعاً في هذه القاعة لتحديد ورأينا روسيا تستخدم حق النقض لمنع تمديد تقني بسيط للولاية (أنظر S/PV.8073) - تمديد لا يدين أي طرف أو يضيف أي شروط. وعملنا بلا كلل من خلال مشاورات مكثفة بين أعضاء المجلس لمحاولة فهم شواغل روسيا والتوصل إلى صيغة للتحديد يمكن أن نتفق عليها جميعاً. وكان مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة والذي نفخر بتصويتنا مؤيدين له، متوازناً ومعقولاً.

لكن روسيا رفضت، من جانبها، المشاركة على نحو بناء. ففي الشهر الماضي، استشهدت بأمور خيالية وأوهام في هذه القاعة لتبرر استخدامها حق النقض. ولكن خبراءها أوضحوا بشكل جلي في المفاوضات أسباب عدم تأييدهم لتحديد آلية التحقيق المشتركة. ببساطة، إنهم لا يسعهم أن يقبلوا، ولن يقبلوا، بأي تحقيق يلقي باللوم على حلفائهم السوريين، مهما كان التحقيق قوياً ومهما كانت الأدلة واضحة ودامغة. ربما تقول روسيا إنها شاركت وإنها طرحت نصاً بديلاً، لكن النص الذي قدمته استهدف فحسب تقويض ما تمت البرهنة عليه بشق

من اتخاذ قرار لمعاقبة الأطراف المسؤولة (أنظر S/PV.7893). لذلك، نؤكد مجددا موقفنا - الذي تشاطرنا إياه الأطراف الموقعة على مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية وعددها نحو ١٢٠ طرفا - بأنه على الدول الأعضاء في المجلس التي تتمتع بامتيازات حق النقض الامتناع عن استخدامه في حالة الجرائم الفظيعة، مثل الهجمات التي تحقق فيها حاليا الآلية.

ومن المفارقات، وهو أمر مثير للإحباط بل وحتى محزن، أن نرى كثرة الحواجز التي تواجهها آلية أنشأها المجلس نفسه قبل عامين فقط (أنظر S/PV.7501). وفي حالة الجرائم الخطيرة، مثل تلك التي تسعى الآلية إلى التحقيق فيها، فإن عدم إجراء تحقيق يرقى إلى مستوى التستر عليها. ونكرر أن هذه الجرائم البشعة يجب ألا تمر دون عقاب، أيا كان من ارتكبتها. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى مواصلة العمل لحشد توافق الآراء بغية توسيع نطاق أعمال الآلية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يكرر كلمات الإحباط العميق التي أعرب عنها العديد من أعضاء مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم. إن هذا بلا شك فشل جماعي، ولكن المراقبين يرون أنه كان نتيجة متوقعة. لقد جئنا جميعا إلى هنا اليوم ببيانات خطية، مدركين أننا لن نصل إلى توافق الآراء المطلوب لاتخاذ قرار. إن مجلس الأمن يعطي مرة أخرى انطبعا سيئا عن غياب الوحدة بشأن موضوع حساس كهذا.

وتكرر بوليفيا إدانتها الحازمة والقاطعة لاستخدام العوامل الكيميائية كأسلحة. إنه عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بغض النظر عن مكان وزمان ارتكابه أو من قام بارتكابه، لأن استخدامها يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. كما نشير مرة أخرى إلى أن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة

العملية السياسية، مثل عقد اجتماع بين الأطراف السورية في سوتشي.

يلتزم معظمنا هنا التزاما تاما بدعم القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ولن يثنينا ما حدث اليوم. وسنواصل العمل لتحديد هوية من يستخدمون هذه الأسلحة الخسيسة ومحاسبتهم وردع من تسول له نفسه القيام بذلك في المستقبل. لقد اضطلعت روسيا يوما بدور مسؤول في كفالة تدمير جزء كبير من الترسانة الكيميائية السورية وفي إنشاء آلية التحقيق المشتركة. وللأسف، يرى العالم اليوم أن السياسة الروسية تتمثل الآن في حماية الدولة السورية - أيا كان الثمن الذي تدفعه روسيا من سمعتها.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن أوروغواي تأسف لعدم تمكن مجلس الأمن للمرة الثانية في أقل من شهر من تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ويرى بلدي أن الآلية كانت أداة قيمة لإجراء التحقيقات خلال العامين الماضيين بشأن المسؤولية عن الحوادث التي وقعت في سورية والتي خلصت فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت ضد السكان المدنيين.

وقد أعربنا غير مرة في هذه القاعة عن أننا نثق ثقة كاملة في العمل الجاد والمستقل والمحايد والموضوعي الذي تضطلع به الآلية، أيا كانت الاستنتاجات التي تصل إليها في تحقيقاتها. وفي الواقع، عزت الآلية حتى الآن المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة إلى عناصر من الحكومة السورية وإلى إرهابيي داعش. إن هذه جرائم خطيرة لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب عليها.

ومن خلال التحقيقات التي أجرتها الآلية، تمكنا من تحديد الجهة المسؤولة عن استخدام هذه الأسلحة في كثير من تلك الحالات. ولكن مرة أخرى في شباط/فبراير، لم يتمكن المجلس

أما وقد نوهنا إلى ذلك، فإن وفد بلدي يطلب إلى الرئيس طرح مشروع القرار للتصويت كما هو منصوص عليه في المادة ٣٥ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد أحطت علما بهذا الطلب. **السيد أليمو** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أقول بصراحة تامة أننا لا نرى أن ما حدث اليوم في هذه القاعة خطوة موقرة جدا من جانب المجلس - وهو جهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وربما يدل ذلك على الزمن الذي نعيشه.

ونحن نعلم أنه لكي ينجح المجتمع الدولي في السيطرة على استخدام الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها، يجب على بلدان مثل الولايات المتحدة وروسيا أن تعمل معا لضمان تحقيق ذلك الهدف النبيل. ولا يمكن تحقيق ذلك بأي طريقة أخرى. وبصراحة، لقد غدت المسألة مسيسة جدا لدرجة أنه يبدو أنه أصبح من الصعب للغاية التركيز على المشكلة الحقيقية. وبهذه المناسبة، ليست الحالة في سوريا فقط هي التي لا تزال مسيسة - فهناك حالات أخرى أيضا. ونرى أنه ليس من الحكمة أن نلقي باللوم على هذه الدولة أو تلك إزاء المأزق الذي نحن فيه. فجميع المشاكل التي نواجهها تبدو نتيجة لنقص أو عدم التركيز على المسألة الرئيسية المطروحة، وهي الخطر المشترك. وعلاوة على ذلك، فإنها تعكس مسألة أكثر تعقيدا هي التي نواجهها حاليا.

واسمحوا لي أن أوضح لماذا قررنا التصويت تأييدا لمشروع القرار (S/2017/962) فأولا، نحن حريصون جدا على الإسهام في تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ونحن نعتقد أنها مفيدة وستظل كذلك. وقد أوضحت السويد سبب ذلك ولذا فلن أكرر ما قيل بالفعل.

ثانيا، إن لدينا بعض الشكوك إزاء ما إذا كان هذا هو الوقت المناسب كي تستخلص الآلية المشتركة الاستنتاج الذي

يجب أن تضطلع بعملها بأكثر الطرق منهجية وشفافة وعلى نحو غير مُسيس أساسا لتجنب استغلال أعمالها.

ويجب أن يحافظ تحديد الولاية على نزاهة الآلية واستقلالها. ولذلك، يجب أن ننظر فحسب في الغرض الذي أنشئت من أجله من خلال اتباع أساليب عمل واضحة لتجنب أخطاء الماضي. ويجب الاضطلاع بأعمالها بأكثر قدر ممكن من المنهجية والتقنية والموثوقية، وذلك بمساعدة تحقيقات مستقلة ونزيهة وكاملة وحاسمة.

وخلال جلستنا الأخيرة بشأن هذه المسألة (أنظر S/2017/904)، أشارت بعض الوفود إلى وجود بعض أوجه عدم الاتساق التقني في أحدث تقارير آلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق). ونعتقد أنه لا بد من أخذ هذه الأمور في الاعتبار وتلافيتها من أجل تحسين عمل الآلية بغية تجنب تكرار هذه الأخطاء في التحقيقات مستقبلا. وقد صوتت بوليفيا معارضة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2017/962 لأنه نص صراحة على سفر موظفي آلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية إلى مواقع الحوادث من أجل جمع أدلة قاطعة بقدر أكبر في الموقع بغية كفالة إجراء تحقيق أوفى. نحن ملتزمون بمواصلة العمل على تعزيز عمليات البحوث بطريقة أكثر شفافية. وفي هذا المسعى، ندعو المجلس إلى حل خلافاته وحشد جهوده الرامية إلى الحفاظ على الوحدة بشأن هذه المسألة الهامة للمجتمع الدولي.

وكما قلنا في بداية هذه الجلسة، فإنه في إطار المادة ٣٥ ووفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، تؤيد بوليفيا مشروع القرار (S/2017/933) الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين.

(تكلم بالإنكليزية)

أعتقد أن هناك مشكلات تتعلق بالترجمة الفورية، لذلك سأدلي ببقية بياني باللغة الإنكليزية.

التحقيق المشتركة. وبعد قراءة التقرير السابع (S/2017/904)، المرفق)، أصبحنا أكثر اقتناعاً بضرورة استمرار التحقيق، وضرورة إنفاذ المنهجية التي يقوم عليها التحقيق إنفاذاً كاملاً وصارماً.

بيد أنه من دواعي أسفنا الشديد أننا نواجه مرة أخرى حالة مخيبة جداً للآمال حيث لا يمكن للمجلس أن يتصرف بصوت واحد، أي لا يمكنه، كهيئة جماعية، التصرف ككيان واحد. وتبين نتائج التصويت بوضوح أنه، مرة أخرى، يتعين علينا لكي نحرز النجاح، العمل من أجل شمول أكثر لجميع الآراء. ومن المهم ومن المناسب دائماً لجميع الأطراف التعاون الوثيق بحثاً عن حل توافقي، رغم جميع المواقف المبدئية القائمة. ومن الجدير بالثناء أنه خلال المشاورات الأخيرة، أظهرت الولايات المتحدة استعداداً لمراعاة بعض التغييرات. وفي الوقت نفسه، نعي أيضاً شواغل الوفد الروسي فيما يتعلق بتقرير واستنتاجات الآلية المشتركة. إننا نؤيد الحاجة إلى مواصلة تحسين عمل الآلية. ومع ذلك، يجب على كلا الجانبين تسوية خلافاتهما ونحن هنا لكي نضمن التوصل إلى حل.

أود أن أؤكد مرة أخرى أن الأولويات الرئيسية في كازاخستان هي استمرار مكافحة تهديد الأسلحة الكيميائية أو استخدامها في سوريا، وفي أي مكان في العالم. وتتمثل الحالة اليوم في أن جميع أعضاء المجلس على قناعة بضرورة مواصلة عمل الآلية المشتركة. ومع ذلك، فمن الجلي أنها تحتاج إلى إجراء بعض التغييرات لتلبية توقعات جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن. لذلك ندعو، أولاً وقبل كل شيء، تلك البلدان التي استهلت إنشاء الآلية إلى أن تواصل بصورة فعالة المشاورات والبحث عن صيغة مقبولة بشكل متبادل، حتى تستأنف الآلية عملها.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): حيث إننا لا محالة نتحرك صوب انتهاء ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، فمن المؤسف أن مجلس الأمن - مجلسنا - المسؤول، وفقاً لميثاق الأمم

قدمته في تقريرها السابع (S/2017/904، المرفق) وفيما يتعلق بتلك المسألة، فإن الولايات المتحدة أظهرت قدراً كافياً من المرونة، ونحن في غاية الامتنان لهذا. وعليه، لم يكن هناك من سبب يدعونا إلى عدم تأييد مشروع القرار (S/2017/962) الذي قدمته الولايات المتحدة، خاصة وأن ذلك البلد كان مستعداً للدخول في حوار معنا، وقبول تعديلات، وهو ما نقدره.

ولكن، بطبيعة الحال، نجد أنفسنا مرة أخرى في طريق مسدود. فمستقبل الآلية المشتركة في مهب الريح وليس أمامنا سوى يوم واحد لإنقاذها. ونأمل أن نتوصل إلى توافق في الآراء لضمان استمرار وجود الآلية المشتركة لما بعد الغد، الأمر الذي يجعلنا بحاجة إلى الحصول على الدعم من الجميع. ونأمل أن يكون التمديد التقني أمراً يمكن النظر فيه. ونحن لا نوافق على الحجة التي ساقته المملكة المتحدة وهي أننا بلغنا نهاية الطريق - كلا أننا لم نبلغها. فلا يزال بوسعنا أن نحقق شيئاً مجدياً لضمان حماية حياة الآلية المشتركة وتأمينها.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

فيما يتعلق بكازاخستان، لا تزال مكافحة الانتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل من بين أهم أولويات سياستها الخارجية. ولهذا السبب، فإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الراهنة لنظام عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية، وفي المنطقة ككل. ويجب أن نسلّم بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، مع استمرار تهديد الإرهاب الكيميائي يعد واقعا خطيراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الادعاءات بشأن استخدام العوامل الكيميائية في الجمهورية العربية السورية لم يُكشف عنها النقاب بعد.

وبناء على الظروف المذكورة أعلاه، وعلى فهمنا للحاجة إلى الحفاظ على آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. اعتزمنا دعم مشروع القرارين (S/2017/933 و S/2017/962) لتمديد ولاية آلية

نحضر جميع الدول الأعضاء الأخرى على مواصلة السير على هذا المنوال لإظهار الروح التوفيقية من أجل الحفاظ على الآلية وهي بالنسبة لنا عنصر هام من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار. من هنا، يكرر وفدي دعم آلية التحقيق المشتركة التي تضطلع بجهود جديرة بالثناء، عملاً بقرارات المجلس ذات الصلة، لتحديد المسؤولية عن الاستخدام غير المقبول للمواد الكيميائية كأسلحة ضد المدنيين في الجمهورية العربية السورية.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد الأهمية الكبيرة التي نعلقها على التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض استناداً إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧)

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين ببالغ القلق إزاء الهجمات بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتعرب عن تعاطفها مع أبناء الشعب السوري على معاناتهم. إن الصين تعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو شخص، وأيا كانت الأغراض، وتحت أي ظرف من الظروف. وما فتئنا نقول بأن ينبغي على آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أن تجري تحقيقات شاملة، وموضوعية ومحيدة في هجمات الأسلحة الكيميائية في سورية، وأن يركز عملها على أدلة متينة واستخلاص نتائج يمكن أن تصمد أمام اختبار الزمن والواقع. بالقيام بذلك فقط يمكن تقديم مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية إلى العدالة لمساءلتهم عما ارتكبوه، ويمكن للشعب السوري التحرر من المعاناة الناجمة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

وقد لاحظت الصين في التقرير الأخير لآلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق) إن آلية التحقيق المشتركة ذكرت أنه لكون الهجمات وقعت منذ زمن بعيد جداً، ولأسباب أمنية، قررت الآلية عدم القيام بزيارة لموقعي خان شيخون وأم حوش.

المتحدة، عن صون السلم والأمن الدوليين، منقسم مرة أخرى، بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ويتفق جميع الموجودين حول هذه الطاولة عن أهمية الآلية، ليس فقط فيما يتعلق بالردع فحسب، بل أيضاً حيال الرد على الادعاءات المستمرة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ولا سيما في سياق خطر وجود خطر الإرهاب الكيميائي.

صوت وفد السنغال لصالح مشروع القرار S/2017/904 الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فعلنا ذلك مع الأخذ في الحسبان المعاناة الهائلة للسكان السوريين. أنهم ضحايا جميع الفظائع المؤلمة التي لا تطاق، بما في ذلك الموت البطيء نتيجة الحروق الناجمة عن الأسلحة الكيميائية. وقد قمنا بذلك أيضاً لأننا مقتنعون بأهمية آلية التحقيق المشتركة المكلفة بتنفيذ الولاية المسندة إليها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٦)، بطريقة مستقلة ومحيدة وموضوعية. جدد بالإجماع مجلس الأمن بقراره ٢١٣٩ (٢٠١٦) الولاية التي أسندها للآلية.

نرحب بروح الانفتاح والتوافق التي تحلت بها الولايات المتحدة لكونها تولت صياغة مشروع القرار، بما في ذلك مراعاة الشواغل المشروعة للعديد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحسين منهجية عمل الآلية من أجل ضمان إصدار تقارير ذات جودة عالية.

على الرغم من نتائج هذا التصويت في المجلس الذي تباينت فيه الآراء بشدة حول التقرير السابع (S/2017/904، المرفق). ويرى وفد بلدي أنه لا يزال من الممكن لنا التوصل إلى توافق في الآراء، وبالإجماع. فقد رأينا في الماضي توافق الآراء الذي ساد بشأن إنشاء هذه الآلية. ولذلك ربما من الممكن التوصل إلى اتفاق على تجديده. ونرحب أيضاً بإعادة تأكيد وفد الولايات المتحدة المثابرة في جهوده في هذا الاتجاه. وبغية القيام بذلك،

ستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في السعي إلى تسوية سياسية من أجل إيجاد حل شامل وعادل ومناسب للمسألة السورية في وقت مبكر.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أيدت اليابان وشاركت في تقديم مشروع القرار الذي اقترحتة الولايات المتحدة S/2017/962 لأننا نعتقد أن تلك كانت أفضل طريقة للإبقاء على استمرار عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بينما تم تناول مختلف المسائل التي أثرت خلال المناقشة المتعلقة بشأن تحسين عمل الآلية في آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر (أنظر S/PV.8090).

وتثق اليابان ثقة كاملة في خبرة الآلية وحيادها وكفاءتها المهنية. وينبغي أن يستمر عملها إلى حين تحديد هوية جميع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. من دواعي الأسف الشديد أن يعجز مجلس الأمن مرة أخرى في التغلب على خلافاته. لا يوجد تغير في حقيقة أن المجلس هو المسؤول في نهاية المطاف عن ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وأحضر أعضاء المجلس على عدم التخلي عن جهودنا الرامية إلى منع أي استخدام آخر للأسلحة الكيميائية، وعدم السماح بالإفلات من العقاب.

السيد أبو العطا (مصر): تؤكد مصر رفضها التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. انطلاقاً من موقفها الثابت والمبدئي ضد استخدام كافة أسلحة الدمار الشامل، وامتلاكها وتطويرها، أو محاولة حيازة هذه الأسلحة، وحرصاً منها على سلامة الشعب السوري الشقيق الذي يواجه وحده التبعات الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة، كجزء من المعاناة الإنسانية القاسية الذي ما برح يتحمل منذ عدة سنوات نتيجة ما تشهده بلاده من صراعات.

وقد لاحظنا أيضاً أن بعض أعضاء المجلس لديهم آراء مختلفة فيما يتعلق بمنهجية آلية التحقيق المشتركة واستنتاجاتها. وتؤيد الصين استمرار الآلية في الاضطلاع بعملها. وفي الوقت نفسه، نأمل أيضاً في تحسن أساليب عملها وإجراءاتها، والتغلب على الصعوبات والمشاكل المتصلة بالتحقيقات الميدانية، واستخدام المزيد من الأساليب العلمية والرشيطة في التحقيق وجمع الأدلة، ومواصلة تحسين أدائها بغية ضمان موثوقية ومصداقية الاستنتاجات التي تتوصل إليها، ومعالجة شواغل جميع الأطراف.

لقد طُرح للتو مشروع القرار S/2017/962 للتصويت لتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لمدة سنة واحدة. ويتضمن المشروع بعض الأحكام الإيجابية، من قبيل إدانة المحجمات بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية؛ ويدعو إلى التحقيق في الحوادث؛ ويهيب بجميع الأطراف مساعدة الآلية في القيام بالزيارات الميدانية؛ ويعرب عن القلق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات من غير الدول، ولا سيما المنظمات الإرهابية. ومع ذلك، فيما يتعلق باتخاذ تدابير محددة لتحسين أساليب العمل، لا يتناول المشروع بشكل كامل الشواغل المشروعة لبعض أعضاء المجلس. في ضوء ما ذكرت آنفاً، امتنعت الصين عن التصويت.

بفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف، سجلت محادثات أستانا نتائج طيبة. ستعقد قريباً جولة جديدة من محادثات جنيف. ودخلت التسوية السياسية للمسألة السورية مرحلة جديدة وحاسمة. وينبغي للمجلس أن ينطلق من الهدف الشامل المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية بشأن مسألة سوريا، وأن يظل موحدًا بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا وتهيئة الظروف المواتية للتسوية السياسية. فيما يتعلق بتلك المسألة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتكاتف، وأن يحمل جميع الأطراف في سوريا على الاستمرار في العملية السياسية، برعاية الأمم المتحدة، وأن تكون عملية ذات ملكية وقيادة سورية ليتسنى التوصل إلى حل مقبول للجميع.

الأمن بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة مع تحسين أسلوب عملها، بما يتلافى الملاحظات الموضوعية التي تم طرحها بشأن أسلوب العمل وتداعياته على النتائج طوال الفترة الماضية ومنذ تجديد ولايتها في العام الماضي. إلا أن عدم أخذ مشروع القرارين اللذين تم طرحهما على المجلس خلال الأيام الماضية (S/2017/933) و (S/2017/962) هذه الشواغل في الاعتبار لم يساعد على الوصول إلى النتيجة التي نبتغيها. وكان ينبىء بأن المجلس سينتهي إلى نتيجة غير إيجابية بشأن تمديد ولاية الآلية.

لذلك، فقد امتنعت مصر عن التصويت على مشروع القرار S/2017/962 لتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، رغم موقفها المتمسك بضرورة تجديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وكانت تعترض الامتناع عن التصويت أيضاً على مشروع القرار الثاني (S/2017/933)، الذي لم يتم التصويت عليه لما تم رصده من استقطاب في التعامل مع نتائج عمل الآلية ومسألة تمديد ولايتها طوال الفترة الماضية. وقد أدى هذا الاستقطاب إلى عدم تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي - والذي يتمثل في تمديد ولاية الآلية مع اعتماد أسس وقواعد لعملها تكفل التوصل إلى نتائج موضوعية مسببة لا تقبل الجدل عن الجهات الضالعة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

إن مصر لا تزال تدعو إلى مراجعة الموقف بشكل دقيق وتجاوز المواقف السياسية الجامدة وإعلاء مصلحة الشعب السوري فوق كل اعتبار. ومجلس الأمن، الذي اضطلع بمهمة إنشاء آلية التحقيق المشتركة، يتحمل مسؤولية ضمان توفير كافة متطلبات قيامها بعملها على أسس موضوعية لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ومصر مستعدة للعمل مع كافة الأطراف الراغبة لوضع القواعد والأسس التي تضمن إجراء مثل هذا التحقيق الموضوعي.

وفي هذا الصدد، تؤكد مصر مجدداً موقفها، ومؤداه ضرورة تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية من خلال إجراء تحقيق تتوفر له كافة المتطلبات الموضوعية لأداء المهمة الموكلة إليه.

لقد أثبتت التجربة على مدار عمر آلية التحقيق المشتركة وجود حاجة ملحة لتحسين أسلوب عملها، لا سيما من خلال قيامها بزيارات ميدانية إلى المواقع التي يتم التحقيق فيها بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية،

بما تشمله تلك الزيارات من أعمال تفقد ومعاينة وتسجيل وجمع لما قد يتوافر من أدلة وعينات في الوقت المناسب؛ وكذلك من خلال قيامها بدراسة كافة السيناريوهات المحتملة ارتباطاً بحالات استخدام الأسلحة الكيميائية.

وقد عملت مصر على أن يتضمن أي قرار يصدر عن مجلس الأمن بتمديد ولاية الآلية القواعد والأسس التي تضمن ذلك دون مبالغة في التفاصيل تعيق عملية التطبيق، وبما يسهم في توفير أساس صلب وسليم للنتائج التي تصدر عن الآلية. إلا أنها لم تلمس وجود استعداد للتعامل مع هذه المقترحات على نحو إيجابي أو واقعي. ومن ناحية أخرى، وتقديراً للأهمية القصوى التي توليها مصر لهدف الحفاظ على آلية التحقيق المشتركة وتحسين أسلوب عملها، فقد دعت للفصل بين قرار تمديد ولايتها وتعامل مجلس الأمن مع تقاريرها، باعتبار أن هذه التقارير هي الشق الموضوعي لنتائج عمل الآلية، والذي يجب التعامل معه بشكل مستقل عن مسألة تمديد الولاية وتطوير أسلوب عمل الآلية. ولعل هذا الموقف المبدئي هو ما دعا مصر لتأييد مشروع القرار الأمريكي المقدم في تشرين الأول/أكتوبر (S/2017/884)، الذي اقتصر على تمديد ولاية الآلية دون ربط ذلك بمضمون تقاريرها.

لقد سعت مصر بكل إخلاص خلال الأيام القليلة الماضية لمحاولة التوصل إلى بديل متوازن كحل وسط يسمح لمجلس

أشكر السيد رايكروفت على جهده بما لم يستطع كثيرون إعلانه بأنفسهم.

وليس هناك أي شيء متوازن في مشروع قرار الولايات المتحدة. وظلت النقاط الرئيسية في النص على حالها بلا تغيير خلال مناقشات الخبراء. والتغييرات التي أدخلت كانت مجرد لمسات تجميلية لم تعالج عيباً واحداً من مثالب الهيئات التي تتولى التحقيق في ملف الأسلحة الكيميائية السورية.

إننا نود أن نذكر زملائنا في الولايات المتحدة، وأولئك الذين لم يكونوا مهتمين بدراسة التفاصيل عندما أيدوا مشروع القرار، المنفصل عن الواقع، والذي قدمته الولايات المتحدة، بأنهم هم الذين سيتحملون عبء المسؤولية في حال عدم التمكن من الحفاظ على الآلية. ويذلل الاتحاد الروسي كل ما في وسعه لمنع حدوث ذلك. وقد بدا بأننا توحدنا لتحقيق هدف واحد يتجلى في توسيع ولاية الآلية وزيادة فعاليتها في تحديد هوية مرتكبي جرائم الأسلحة الكيميائية الحقيقيين. لكن يبدو بأنه لدى بعض شركائنا في مجلس الأمن أولويات أخرى.

ومن منظور تاريخي، لاحظ الكثيرون الآن أن التحريفات التي لا نهاية لها فيما يتعلق بدمشق والأسلحة الكيميائية، التي أزيلت بالفعل ودمرت تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تذكرنا بقوة بالحالة في العراق قبل نحو ١٥ عاماً. وفي ذلك الوقت، قام ممثلو الولايات المتحدة بتضليل المجتمع الدولي عمداً، بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى أسباب لتدخل أدى في نهاية المطاف إلى بؤس لا يمكن وصفه بالنسبة للعراق والمنطقة بأسرها.

إن غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق يناقش بشكل صريح في مذكراته المنشورة مؤخراً الطابع المشكوك فيه للحجج الداعمة للحملة العسكرية التي شنت ضد العراق في عام ٢٠٠٣. وكما اتضح لاحقاً، فإن الولايات المتحدة قد أخفت عمداً عن أقرب حلفائها استنتاجات خبرائها العسكريين،

وتؤكد مصر مجدداً أن الدافع الوحيد لموقفها بشأن تمديد ولاية الآلية المشتركة وتحسين أسلوب عملها هو مصلحة الشعب السوري الشقيق، وكيفية ضمان عدم تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وتحديد الجهات المسؤولة عن استخدام تلك الأسلحة في الماضي. وذلك في إطار سعيها الدؤوب لإنهاء معاناة الشعب السوري وإيجاد تسوية سياسية نهائية تكفل له العيش بسلام وأمان.

السيد نيبتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كلنا يعرف أن الاتحاد الروسي لم يستطع تأييد مشروع القرار (S/2017/962) الذي قدمه وفد الولايات المتحدة. وقد قيل لنا اليوم إننا رفضنا المشاركة في المشاورات أو التواصل. والأمر غير ذلك، فخبراًؤنا بتواصلون بالفعل كلما طلب منهم ذلك.

وطوال الأسابيع القليلة الماضية، أوضحنا بصبر أنه لا يمكننا أن ننظر في المفهوم المقترح بجدية. وكان الخطأ من البداية أنه كان يستهدف ترسيخ أوجه القصور الهيكلية في عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وكذلك في عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

والبيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة للولايات المتحدة اليوم لم يركز على الآلية، بل على روسيا كالمعتاد. ومن الواضح أننا سنسمع أيضاً اتهامات متكررة لروسيا في المقابلات والبيانات الصحفية.

واليوم، فإن زميلي البريطاني - حتى وإن قال البعض إنه أفضى ذلك بدون تفكير أو أنه غرر به، وأنا ممتن جداً له على صراحته - قد أشار إلى النقطة الرئيسية التي يقوم عليها هذا المشهد. قال الممثل الدائم للمملكة المتحدة إنه لا مكان لروسيا في العملية السياسية في سوريا. هذا هو بيت القصيد. ولهذا السبب، اختُلِقَ هذا المشهد بالكامل بلا ضمير، بغية التشكيك في دور روسيا في العملية السياسية لحل الأزمة السورية. وأود أن

حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، أداة حاسمة في هذا الصدد، وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا تجديدا ولايتها.

وكان مشروع القرار قيد النظر اليوم (S/2017/962) نتيجة لمفاوضات مفتوحة بذل فيها أعضاء المجلس جهدا جماعيا لتعزيز تنفيذ ولاية بعثة تقصي الحقائق. واقترحت عدد من الوفود السبل الكفيلة بضمان أن تعمل البعثة بشكل أكثر فعالية، وأن يتضمن مشروع القرار عددا من تلك الاقتراحات. وفي الوقت نفسه، وكما طلب الكثيرون منا، يحمي مشروع القرار استقلال الآلية ويحافظ على سلامة ولايتها ويؤيد مصداقية تحقيقاتها السابقة. ونعتقد أن مشروع القرار والمفاوضات التي أدت إليه، مع شكرنا لوفد الولايات المتحدة على جهوده المتواصلة في هذا الصدد، تجسد الرغبة في إيجاد حل توافقي وتحقيق أرضية مشتركة، وتلبية الشواغل والمبادئ التي أعربت عنها جميع الوفود.

لذلك نشعر بخيبة أمل عميقة نتيجة التصويت اليوم لأنه يحرم المجتمع الدولي من أداة حاسمة لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يخص بعض أشنع الجرائم التي ترتكب في سورية. إن المجتمع الدولي أصبح أضعف الآن، وهياكلنا الأمنية الجماعية أكثر هشاشة، نتيجة للتصويت اليوم. ولكن يصعب قبول النتيجة. وهذا هو السبب في رغبتنا مواصلة العمل مع سائر أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة، ونأمل أن نتمكن جماعيا، بعد هذه الجلسة مباشرة، آخذين في الاعتبار أهميتها الحاسمة لنظام عدم الانتشار ومبدأ المساءلة، من العودة إلى الاتجاه الإيجابي للتعاون وتوافق الآراء بشأن هذه المسألة الذي توصلنا إليه في المجلس منذ عام ٢٠١٣.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): سيدي الرئيس، كي تدركوا ما يدور اليوم في هذه القاعة من مناقشات هامة، أدعوكم إلى

الذين لم يتمكنوا من إثبات أي أثر موثوق للنشاط العراقي المتصل بأسلحة الدمار الشامل. وهذه ليست المرة الأولى، وربما لن تكون الأخيرة، حيث ينتاب رجل دولة، مع مرور الوقت، التبصر أو يعلن شيئا فيما يتعلق بالتجارب الوحشية في العراق وليبيا. ألن يغلق هذا المختبر الجيوسياسي أبدا؟.

إن روسيا الذي أيد دون قيد أو شرط النظام الدولي الخاص بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، قد اقترحت وليس للمرة الأولى، لكن حتى الآن بدون نجاح، إلى جانب شركائه الصينيين، ضرورة تناول مجلس الأمن مسألة الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط بشكل جدي. لقد اقترح وزير خارجيتنا سيرغي لافروف العام الماضي، في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، صياغة اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وندعو الجميع إلى الانضمام إلى المناقشات بشأن هذه المسألة. وسيكون كل تأخير بشأنها مكلفا للغاية.

وفي الختام، أود أن أؤيد اقتراح زميلي البوليفي المتعلق بإعادة تقديم مشروع القرار S/2017/933. ونود المشاركة في تقديم مشروع القرار ونقترح طرحه للتصويت اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لإيطاليا.

في ست مناسبات، أقرت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، باستخدام الحكومة السورية وتنظيم داعش للأسلحة الكيميائية في سورية. وتقوم بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، بالتحقيق في ادعاءات عديدة أخرى. ونعتقد أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية التصدي لهذا الاتجاه الخطير، مع الحفاظ على سلامة ومصداقية المعايير الحاسمة التي طال أمدها في أمننا الجماعي والحفاظ على مسارات المساءلة. وينبغي أيضا أن يشكل منع تكرار الانتهاكات، أولوية مشتركة لجميع أعضاء المجلس. وتعتبر آلية التحقيق المشتركة بين منظمة

غير أن واقع الحال يؤكد مرة بعد أخرى أن هناك ثلاث دول دائمة العضوية تنتهج سياسات الهيمنة والعدوان ولا ترى في الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلا مكتباً إدارياً وشركة تجارية لتحقيق أهدافها.

ولحسن الحظ أن في مجلس الأمن دولتين دائمتي العضوية تتصدیان مع دول أخرى لجموح قوى الهيمنة والعدوان هذه، ولولا هذه الدول الحريصة على أعمال أحكام الميثاق لكان عالمنا قد شهد اليوم المزيد من الدمار والمزيد من النزاعات والحروب، وجبهة النصر، التي خلقتها حكومات هذه الدول الثلاث منذ أن قررت أن تجعل من دعم الإرهاب وتمويله سلاحاً في وجه كل من يعارض سياساتها التدخلية.

إننا في الجمهورية العربية السورية لا زلنا نعتقد أن مبادئ القانون الدولي ومقاصد الميثاق هي التي يجب أن تحكم العلاقات الدولية ولا زلنا نؤمن أن الحق والقانون هما اللذان سيسودان في النهاية لأن البديل الوحيد عنهما هو الفوضى. وانطلاقاً من ذلك، تعاونت حكومة بلادي مع الأمم المتحدة وهيئاتها ولجائها ومبعوثيها المتعددين.

وعندما ارتكبت المجموعات الإرهابية المسلحة جريمة خان العسل بتاريخ ١٩ آذار/مارس عام ٢٠١٣، أول استخدام للكيمياوي في سورية قرب حلب كانت الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة التي لجأت إليها حكومة بلادي لطلب المساعدة في التحقيق بجريمة استخدام مواد كيميائية في تلك البلدة. والتقيت أنا شخصياً بعد ساعات فقط من وقوع تلك الجريمة بالأمين العام السابق بالأمم المتحدة السيد بان كي - مون حيث طلبت منه إرسال بعثة عاجلة لمساعدة الحكومة السورية في التحقيق في استخدام المواد الكيميائية السامة وتحديد الجهة التي استخدمتها. وبعد عدة ساعات من لقائي بالأمين العام السابق، قام بالتشاور مع الدول المؤثرة في هذا المجلس كما قال لي شخصياً. وعاود الاتصال بي ليعلمني أن الأمم المتحدة ستساعد فقط في

البحث عن تقرير نشرته صحيفة "ديلي ميل" البريطانية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ثم سحبه حيث من التداول على موقعها الإلكتروني، ويتضمن التقرير عرضاً لرسائل الكترونية متبادلة بين مسؤولين كبار في شركة "بريتام ديفنس البريطانية"، وفيه تم عرض مخطط وافقت عليه واشنطن آنذاك مضمونه أن قطر، وبالتعاون مع تركيا، ستمول وتدعم قوات المتمردين في سورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية واتهام الحكومة السورية بذلك. وهذا التقرير نشرته صحيفة بريطانية وليست صحيفة سورية عام ٢٠١٣.

ومن المؤسف أن البعض في هذا المجلس يتعامل مع ما جرى من تبريرات باطلة لغزو وقح للعراق وليبيا وكأنه مجرد حدث عابر قابل للنسيان في ذاكرة هذا المجلس. حدث قابل للتكرار أينما كان مع الإفلات من العقاب. كلا، سيدي الرئيس! كلا! لحسن الحظ أن هناك في هذا المجلس بعض من لا تزال ذاكرته قوية لا تنسى.

إن الاتحاد الروسي لم يعرقل اليوم عمل مجلس الأمن بل عمل على منع تكرار مأساة العراق وليبيا وحافظ على نقاء ونزاهة أحكام الميثاق في زمن لا نزاهة فيه ولا نقاء. وتصويت الاتحاد الروسي اليوم ينقذ هذا المجلس من التلاعب بالآلية أممية يفترض برئيسها على الأقل أن يملك جرأة رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بنزع سلاح العراق، رالف إيكويس السويدي، وريتشارد بتلر الأسترالي اللذين رفضا أن يشرعنا العدوان الأمريكي البريطاني على العراق.

إننا في الجمهورية العربية السورية، الدولة العضو المؤسس في هذه المنظمة، ما زلنا نعتقد أن للأمم المتحدة دوراً أساسياً في إيجاد حلول للأزمات عندما تلتزم الدول الأعضاء بمقاصد الميثاق وفي مقدمتها صون السلم والأمن الدوليين، وهي المهمة الرئيسية الموكلة لهذا المجلس.

مارستها وستمارسها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وذلك بما يضمن تصحيح مسار عملها بشكل يساعد على الوصول إلى الحقيقة بناء على أدلة مادية حاسمة لا تقبل التأويل ولا التفسير ولا التزييف ولا التلفيق ولا التلاعب بها.

إن أي مشروع قرار لا يراعي هذه المعايير والضمانات ما هو إلا محاولة يائسة للاستمرار في مسلسل خطر يعتمد على تحقيقات عن بعد، بلاي ستيشن كما وصفتها في خطابي السابق، وعلى شهود زور ومعلومات تقدمها "جبهة النصرة" المجموعة الإرهابية بحكم تصنيفكم أنتم لها، وعلى مصادر مفتوحة تابعة لها مثل "الخوذ البيضاء" و "أجهزة إنذار مبكر" كما ورد في تقرير رئيس الآلية. أجهزة إنذار مبكر تنبأ بالغيث ولديها القدرة على رؤية أسلحة كيميائية تحملها طائرات تحلق على بعد عدة كيلومترات.

هنا أذكركم بمسارعة وفد الولايات المتحدة للطلب من هذا المجلس تمديد عمل آلية عمل التحقيق المشتركة قبل ٤٨ ساعة من صدور تقريرها السابع (S/2017/904، المرفق)، الأمر الذي بين لاحقاً أن تقرير الآلية كان قد أعد وكتب مسبقاً في الغرف المظلمة في لندن وباريس وواشنطن. ولم يكن على قيادة الآلية إلا أن تضع توقيعتها وخاتمها عليه لتقديمه لكم يوم السابع من هذا الشهر (أنظر S/PV.8090) دون أن تكلف نفسها عناء تدوين ملاحظات أعضاء المجلس والإجابة عليها خلال تلك الجلسة. ولن أعيد على مسامعكم ما أوردناه الأسبوع الماضي في هذه القاعة من ملاحظات فنية وعلمية وقانونية دحضت ذلك التقرير وكل ما ورد فيه حول طرائق عمل الآلية والنتائج المزيفة التي توصلت إليها بخصوص حادثة خان شيخون.

ولمن لا يعلم، فإن خبيراً بريطانياً أرسلته البعثة الدائمة لبريطانيا قد جال على العديد من البعثات الدائمة قبل صدور التقرير بأيام ليروج لذات النتائج التي احتواها التقرير، وحين أقول ذات النتائج فإنني أقصد أنها كانت بحرفيتها وبنفس المصطلحات

تحديد فيما إذا تم استخدام مواد كيميائية ولكنها غير قادرة على المساعدة في تحديد هوية مرتكبي تلك الجرائم. ورغم موافقتنا فوراً على هذه الولاية المنقوصة، فقد استغرق الأمين العام مدة أربعة أشهر حتى يرسل بعثة للتحقيق برئاسة البروفيسور "سيلستروم" السويدي الجنسية، ورغم كل هذا التأخير غير المبرر لمدة ٤ أشهر، لم تذهب اللجنة المذكورة حتى هذه اللحظة إلى خان العسل. أربع سنوات ونصف السنة ولم تذهب البعثة بعد إلى خان العسل، وذلك نتيجة افتعال حادثة الغوطة قبل دقائق من الموعد المحدد لانطلاق بعثة البروفيسور "سيلستروم" إلى خان العسل.

إنني أسرد أيها السادة على مسامعكم تلك الحادثة التي تكررت بعد ذلك عدة مرات لأنها كانت لحظة تاريخية فارقة تأكدنا عندها بأن الآليات واللجان التي تشكلها الأمم المتحدة للتحقيق في حوادث استخدام المواد الكيميائية في سورية لم يكن يسمح لها بأن تصل إلى الحقيقة ولا أن تعمل بمهنية وشفافية وحيادية واستقلال، فنوايا الدول الثلاث ووكلائها الإقليميين في المنطقة كانت كلها تركز على أمر وحيد وهو التواطؤ مع المجموعات الإرهابية المسلحة لافتعال جرائم استخدام مواد كيميائية سامة ضد المدنيين السوريين بغرض اتهام الحكومة السورية باستخدامها، لأنهم لم يجدوا أخطر من ذلك سلاحاً يستطيعون من خلاله تنفيذ أجنداتهم التدخلية الهدامة في سورية بعد أن استنفدوا كل ما في جعبتهم للقيام بذلك.

إننا في الجمهورية العربية السورية لا نعارض إنشاء آليات تحقيق مهنية ومستقلة ونزيهة لتحديد مسؤولية استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية على الإطلاق، فنحن أول من بادر إلى طلب المساعدة في هذا المجال، كما أوضحنا للتو. وإننا نؤمن بأن مشروع القرار الروسي - الصيني، الذي عارضته منذ البداية الدول الثلاث، كان يهدف إلى مساعدة آلية التحقيق المشتركة للنهوض بولايتها وفق المعايير المنصوص عليها في المرجعيات الدولية ذات الصلة، وذلك بعيداً عن التسييس والضغط التي

البريطانية، حول الدعم الذي تقدمه ما تسمى بقوات التحالف الدولي، لتنظيم داعش الإرهابي، الذي من ضمن أهدافه تأمين الخروج والمأوى الآمنين لإرهابيي هذا التنظيم وعرقلة عمليات الجيش السوري وحلفائه ضده. إننا نتطلع إلى نفس الحماس في التعاطي مع كل القضايا التي ذكرتها الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعترزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة لمدة ١٥ دقيقة من أجل إعداد وثائق الاجتماع المستأنف.

تقرر ذلك.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/968، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها أعمال هذه الجلسة غير العادية للمجلس. ونرى أنه من المهم أن يُعرض نص مشروع القرار (S/2017/968) الذي نقدمه على أعضاء المجلس لينظروا فيه. ولسنا بحاجة إلى الاعتذار على اللجوء إلى النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي الوقت نفسه، نود أن نوضح أننا نرغب في أن تواصل آلية التحقيق المشتركة عملها، كما نرغب معالجة شواغل الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وهكذا، يود وفد بلدي أن يطلب تأييد أعضاء مجلس الأمن لمشروع القرار.

والمعلومات. فأني آلية مستقلة وأي مهنية وأي حرفية مع وجود خبير بريطاني يروج لذات النتائج التي كانت ستصدر في التقرير!

إن بلادي سورية تعيد التأكيد بأنها التزمت باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية نصا وروحا وأنه لم يعد لديها أي مواد كيميائية سامة محظورة بموجب الاتفاقية منذ انضمامها إليها في عام ٢٠١٣، الأمر الذي أكدته لكم رئيسة اللجنة المشتركة للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سورية زيغريد كاغ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/444، المرفق) وفي هذا المجلس بالذات. كما تعتبر بلادي سورية أن استخدام الأسلحة الكيميائية عمل لا أخلاقي ومدان في أي مكان وزمان وتحت أي ظرف كان.

ختاماً، إننا والعديد من حكومات الدول الأعضاء مؤمنون بأنه حان الوقت لهذا المجلس كي يضطلع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين بكل نزاهة وتوازن، وهو الأمر الذي يتطلب من بعض أعضاء المجلس تطابقاً بين الكلمات والأفعال ولا سيما أولئك المتحمسين لتمديد عمل الآلية على الطريقة الأمريكية. ولتفضل هؤلاء وليظهروا للعالم أجمع ذات الحماسة من أجل تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وبعضها تحت الفصل السابع، والتحقيق في الانتهاكات المستمرة لها من قبل حكومات بعض الدول، والتحقيق في مئات الرسائل التي وجهناها لمجلس الأمن حول الدعم والتمويل والتسليح الذي قدمته وتقدمه حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسعودية وقطر وتركيا للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلادي، وحول الدعم المستمر الذي تقدمه إسرائيل لجبهة النصرة في منطقة الفصل في الجولان المحتل والذي كان أحد نتائجه اختطاف عناصر من الوجدتين الفيجية والفلبينية العاملتين ضمن قوات الاندوف.

أحيطكم علماً، سيدي الرئيس، وأنتم على علم بذلك، فأنا متأكد، لأنني قد وجهت يوم أمس رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أطلب فيها التحقيق في التقرير الموثق الذي نشرته هيئة الإذاعة

مساراً سجله رادار أمريكي، لا يمكن بتاتا أن تكون قد شاركت في هذا العمل. والقذيفة غير الموجهة لا يمكن أن تكون قد أسقطت من مسار متعامد للطائرة ثم تُفجر على بعد أكثر من خمسة كيلومترات منها. وأخصائيو بلدنا أكثر إلماما من أي كان بالتفاصيل التكتيكية والتقنية لطائرات سو - ٢٢، وبالتالي، فهم يرفضون رفضاً قاطعاً ذلك الاحتمال.

ويتضمن التقرير كمية هائلة من الأخطاء والتناقضات الأخرى التي لم نتلق لها أي إيضاحات مقنعة، بالرغم من أن السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية المعنية بنزع السلاح، حاولت الرد عن بعض الأسئلة - وبصراحة، بدون أي نجاح. وترجع إجاباتها بشكل أساسي إلى تقرير آلية التحقيق المشتركة والاستنتاجات ذاتها التي أردنا إيضاها، ولذلك لم نحصل على أي تفسير حقيقي. وركز السيد موليه، رئيس الآلية المشتركة، على المناقشات مع الصحافة بطريقة غريبة للغاية لشخص يفترض أنه يدير وحدة تحقيقات مستقلة، وفي مقابلة أجريت معه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر مع صحيفة نيويورك تايمز، سمح لنفسه بأن يشن هجمات لا أساس لها ومسيئة على روسيا لم تكن تليق بكرامته.

وإزاء خلفية تحقيق زائف لا يمكنه أن يسمح بأية انتقادات، وشهادة لفقها شهود لا أحد يعرف هويتهم أو مكائهم تتداعي مثل بيت من ورق حين التحقق منها، بلغت الوقاحة بالآلية المشتركة أن تصدر حكماً بالإدانة على دولة برمتها، هي الجمهورية العربية السورية. ولدى القيام بذلك، ضحت قيادة الآلية بسمعتها وأدرجت اسمها في سجل التاريخ غير المشرف للتكهنات السياسية بشأن سوريا. ومع ذلك، فإننا نعلم أن إلقاء اللوم على الآلية المشتركة وحدها أمر غير مجد. فقد كانت الآلية المشتركة مجرد وسيلة لتحقيق غاية بتنفيذها التعليمات السياسية التي يصدرها أسياها محركو الدمى. ونحن نعلم من هم .

السيد نيبتر (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يتشاطر التزامنا المشترك ببناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية ويساوره القلق إزاء استمرار حوادث الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط. وموقفنا لم يتغير. فنحن ندين استخدام الأسلحة الكيميائية بغض النظر عما يقوم به ومهما كانت الظروف. ويجب إخضاع مرتكبي هذه الجرائم للمساءلة.

وقد شاركت روسيا في العملية الناجحة لتجريد سورية من الأسلحة الكيميائية منذ البداية، وكنا من بين مؤسسي آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل التحقيق في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وكنا نعتقد أن الآلية، عن طريق العمل بمهنية ومسؤولية ونزاهة، ستقوم بعمل جيد في توضيح هوية مرتكبي الهجوم المحتمل بالأسلحة الكيميائية، استناداً إلى بيانات لا غبار عليها.

غير أنه أصبح من الواضح أن عمل الآلية شابته عيوب جوهرية تمنعنا من أن ننظر رسمياً في مسألة مواصلة تشغيلها. وتشمل تلك العيوب أسلوب عملها عن بعد، وتركيزها بصورة حصرية على شهادة مشكوك فيها من جماعات المعارضة، بل من إرهابيين، وتحاولها لجميع القواعد والطرائق المنصوص عليها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، أكدنا في كثير من الأحيان استحالة النظر في تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بدون النظر في استنتاجات تقريرها السابع (S/2017/904، المرفق)، الخاطئة تماماً. وعُرض تحليل الخبراء الروس في ذلك الصدد على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وناقشناه جلسة المجلس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر (أنظر S/PV.8090).

ويكفي القول إن الصيغة القائلة بأن قبلة السارين أسقطتها طائرة عسكرية سورية على خان شيخون غير واقعية تماماً، لأنها تخالف قوانين الفيزياء وعلم القذائف. فالطائرة، التي كانت تتبع

من غير الدول. وحتى الآن لم نر أي نشاط بشأن هذه الولاية، وجرى تجاهل الشكاوى العديدة المقدمة في ذلك الصدد من سوريا، بوصفها طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي تنقيحنا لمشروع القرار حاولنا بقدر الإمكان أن نأخذ بعين الاعتبار آراء شركائنا في مجلس الأمن، وأدرجنا في مشروع القرار عددا من الأفكار التي قدمتها الولايات المتحدة والعديد من أعضاء المجلس الآخرين. وعلى وجه الخصوص، اتفقنا على تمديد ولاية الآلية المشتركة لمدة سنة بدلا من ستة أشهر، على النحو المنصوص عليه في القرارين ٢٢٣٥ (٢٠١٥) و ٢٣١٩ (٢٠١٦). ونحن على استعداد لتصحيح فقرة منطوق مشروع القرار بشأن إعادة تقييم الاستنتاجات المستخلصة من تقارير آلية التحقيق المشتركة الصادرة في العام الماضي، واقتصارها حصرا على الحادثة التي وقعت في منطقة سرمين. وفي ذلك الوقت، أسندت الآلية استنتاجاتها إلى صيغة سقط فيها برميل متفجر كبير معبأ بالكلورين من ارتفاع عال في فتحة تهوئة قطرها مائل لقطر القنبلة، بالرغم من أن الآلية نفسها وصفت ذلك بأنه احتمال غير مرجح. وهذا أمر لا يصدق.

إننا ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار، الذي نقدمه، بالتوافق مع بوليفيا والصين، من أجل نظرهم فيه.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): هناك بعض الأمور التي أعتقد أن علينا أن نذكرها هنا. وأعتقد أن الكثير منها يتعلق بالمصادقية - ما إذا كان قد تُوحي أم لا؛ وبالجهاز الفاعلة، سواء كان يتعين الثقة بها أم لا؛ وبعملية كيفية حصول كل ذلك؛ وإلى أين نمضي من هناك. وبالنظر إلى ذلك، لدي بعض التعليقات التي أود أن أدلي بها.

أولا، إننا جميعا أدلينا بأصواتنا. وصوتنا بأننا سنتبع القواعد. وكنا سنتناول مشروع القرار الروسي (S/2017/933) أولا ومشروع قرار الولايات المتحدة ثانيا (S/2017/962). ولم تبد بوليفيا أي

ومع ذلك، فإننا نريد الحفاظ على الآلية. إن مشروع القرار (S/2017/968) الذي قدمناه نحن أولا اليوم وأعادت تقديمه بوليفيا، وسيطرح الآن للتصويت، يهدف إلى تمديد ولاية الآلية المشتركة مع إدخال تحسينات هامة في نوعية أعمال الآلية المشتركة وإلى جعلها متسقة تماما مع المعايير العليا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إننا لسنا بصدد التعدي على استقلال المحققين التابعين للآلية المشتركة. وتتألف المهمة من وضع معايير واضحة وشفافة لأنشطة الآلية المشتركة، ومن شأن هذه المعايير أيضا أن تساعد على منع أي مزيد من التلاعب بأنشطة التحقيق على نحو ما يرد حتى الآن من معارضي الحكومة السورية.

ويوجه مشروع القرار الآلية المشتركة إلى إجراء التحقيقات وفقا لممارسات اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والعمل في المواقع الفعلية للحوادث الكيميائية واستخدام مجموعة كاملة من الأساليب والوسائل المتاحة للآلية. ويجب أن يبلغ مجلس الأمن فوراً بالمشاكل المحتملة المتعلقة بإمكانية الوصول. وإذا كان التحقيق الميداني لا يزال غير ممكن، فإننا نقترح أن تحتفظ الآلية بما خلصت إليه من نتائج تحقيقاتها بالذات والنتائج التي جمعتها من بعد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ريثما يمكن إجراء تحقيق كامل، وتعزيز الروابط بين الكيانين، وتمكينهما من العمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ولا يمكننا أن نعتبر أن التحقيق في حادثة السارين في خان شيخون قد اختتم إلى حين أن تقوم الآلية بزيارة الموقع وجمع عينات في قاعدة الشعيرات الجوية. ويتضمن مشروع القرار أحكاما محددة لذلك. فهو يوجه الأمين العام بتقديم توصيات إضافية لبناء قدرات الآلية المشتركة خلال فترة ٢٠ يوما ويطلب من مجلس الأمن النظر في تلك الاقتراحات على وجه السرعة.

ونعتقد اعتقادا جازما بأن على الآلية أن تتخذ نهجا مسؤولا بصورة أكبر نحو التزامها في إطار ولاية العام الماضي بالتحقيق في الأعمال المتصلة باستخدام المواد الكيميائية التي ترتكبها الجهات

المجلس، حتى روسيا. وبالرغم من أن روسيا لم تكن تريد أن تعمل معنا، فإننا أخذنا بعين الاعتبار أمورا من مشروع قرارها كنا نعلم أننا يمكن أن ندخلها، وأجرينا تغييرات. إنني أطلعت روسيا على تلك التغييرات، وحينها قالت روسيا إنها من البداية ذاتها لم تكن تنوي التصويت مؤيدة لمشروع القرار وإنها كانت دائما ستستخدم ضده حق النقض (الفيتو). ومرة أخرى، كانت تلك مخادعة لأنه كان ينبغي لروسيا في حينها أن تبلغنا جميعا بأن تلك كانت نيتها من البداية.

وأود الآن أن أتناول العملية. إن هناك مشروع قرار آخر على طاولة المجلس. وفجأة قدمت روسيا مشروع قرار وانضمت إليها الصين. ولم يتوصلا مع أي بلد آخر من البلدان الأعضاء في المجلس. ولم يعقد أي واحد منهما مشاورات ولم يرغب أي منهما في مناقشة مشروع القرار. فالنسبة لهما كان الأمر كله لعبة، سيواجهانها بشيء آخر - وقد فعلا ذلك. ولا يزال يمكننا جميعا أن ننظر في الأمر، ويمكنني أن أبلغكم بما نفكر فيه. إنهما يريدان آلية تحقيق مشتركة لا تتمتع بالاستقلال.

إنهم يريدون آلية لا تتوافر لها إمكانية الإبلاغ. إنهم يريدون آلية مشتركة يمكنهم إدارة كل صغيرة وكبيرة فيها - أو يمكن لأي عضو أن يتدخل في كل كبيرة وصغيرة فيها. تلك هي الآلية التي يريدونها. هذا هو ما ينشدونه.

واليوم، استمعت إلى الكثير من أصدقائي في المجلس يتكلمون عن الكيفية التي أصبح بها كل هذا مدعاة للإحراج. إن ما يدعو إلى الإحراج هو أن المجلس ليس متحدا. إن ما يدعو إلى الإحراج هو أننا نسمح لهذا بأن يحدث. كلا، إن ما يدعو إلى الإحراج هو أنه ليس هناك تجديد للآلية المشتركة. إن ما يدعو إلى الإحراج هو أن ما يقلق كل واحد هو أي جهة سيسبب لها الضيق، ولا يفكر أولئك في السكان الذين تعرضوا للأذى جراء استعمال الأسلحة الكيميائية.

ولإدراك أهمية ما يمكن أن تقوم به آلية التحقيق هذه، علينا أن ندرك أيضا متى يتلاعب أحد البلدان بحياة السكان. هذا

قدر من الاحترام للمجلس بالالتفاف وممارسة لعبة تجعلها تدلي بصوتها بعد التصويت على مشروع قرار الولايات المتحدة. ونحن سنجري ذلك التصويت، وستكون له نفس النتيجة. وبالنسبة لعضو يقول دائما إنه يريد أن يكون متحليا بالشفافية، لم يكن هناك أي قدر من الشفافية في ذلك. لقد حاولت بوليفيا حقا أن تسجل نقطة على حساب المجلس بأكمله، وعلى بوليفيا وحدها التعامل مع ذلك.

ثانيا، أخذت الولايات المتحدة مشروع القرار على محمل الجد. إن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة آلية نؤمن بها بقوة. وعملنا بحسن نية مع روسيا حينما توصلنا لأول مرة مع روسيا إلى إنشاء الآلية المشتركة. وكنا جميعا متحمسين ونعمل معا حينما أنشأنا آلية التحقيق المشتركة. وهي موجودة لسبب هو استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، واستمرار موت الناس من جراء استخدامها. ولذلك السبب، كنا نعلم مدى أهمية آلية التحقيق المشتركة. وكنت مسرورا لسماع روسيا تعرب عن مدى أهمية آلية التحقيق المشتركة.

ولكن الأمر المدهش أن روسيا الآن تجد بصورة مفاجئة العديد من العيوب في الآلية المشتركة - لكنها لم تجد أي عيب حينما حملنا المسؤولية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويبدو أن العيوب لم تكن موجودة في ذلك الوقت. ولم تنشأ إلا حينما كانت سوريا هي المسؤولة. فما السبب في ذلك؟ هل كانت العملية مختلفة؟ وهل لم يقم الخبراء بالعملية بالطريقة نفسها؟ وهل عاملوا تنظيم الدولة الإسلامية بطريقة مختلفة عن الطريقة التي عاملوا بها سوريا؟ وهل ذلك ما سنعيه ضمنا؟ ولذا أين نحن من تحمل مسؤوليتنا. إن مسؤوليتنا تتمثل في أن تبقى آلية التحقيق المشتركة مستقلة.

ولذا حينئذ قدمنا مشروع قرار جديدا. وبالمناسبة، إن الولايات المتحدة تعاونت بشأن مشروع القرار مع جميع أعضاء

بالضبط ما يجري هنا، وهو ما حدث ١٠ مرات.. لقد شاهدنا هذا يحدث - استخدام حق النقض ١٠ مرات مختلفة. وأود أن أقول أن الشيء الوحيد الذي أثبتته هذا اليوم هو أنه لا يمكن الوثوق بروسيا في العملية السياسية في سورية. إن الاتحاد الروسي لن يكون جهة فاعلة جيدة وموثوق بها لأنه يريد أن يتحكم فيمن يمكن أن يُعد مخططاً؛ ويريد أن يتحكم فيما يحدث؛ ويود السيطرة على هذه المنطقة، لأنه يريد العمل مع إيران وسوريا للتأكد من أن ذلك كله خاضع للسيطرة. فإن كان هناك من لا يرى بأساً في ذلك، فينبغي أن يتخذ قراراً. والولايات المتحدة لا ترى أن ذلك أمر جيد.

إذن فما أقوله أنه خلال هذه العملية كنا كرماء جدا وحاولنا العمل مع الجميع - كما هو دائماً - لأننا نعتقد أن لكل عضو أهميته. إننا قد نبتسم، ويمكننا العمل مع الجميع، كما يمكننا إدماج هذه التغييرات، لكن الولايات المتحدة لن تقبل أن تُعامل بعدم الاحترام. لقد عملنا طوال أسابيع بشأن مشروع القرار، ثم يعودون ليقولوا "أوه، هل يمكننا أن نتوصل إلى شيء آخر؟" إن لدي مشروع قرار مع كل تغيير طُلب، بيد أننا نسمح لأحد الأعضاء بأن يجيز عملياً استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وأقول هذا لأصدقائي الروس - إن أي هجوم تال بالأسلحة الكيميائية سيتحملون وزره. وستكون الصور المقبلة التي سأعرضها نتيجة أنهم سمحوا لذلك بأن يحدث. ولأنه لعدم وجود الآلية المشتركة، فإنهم عملياً يقولون للعالم بأسره أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر مقبول. وهذا ما ينبغي أن يكون مدعاة لخرجنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين وكازاخستان

المعارضون:

أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

إثيوبيا، السنغال، مصر واليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حظي مشروع القرار بتأييد ٤ أعضاء، ومعارضة ٧ أعضاء، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالعربية): لم أكن أنوي أخذ الكلمة مرة أخرى. ولكن لا بد لي أن أعرب عن عميق الأسف إزاء ما حدث في المجلس اليوم بشأن الكيفية التي تحول بها الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين إلى عرض من عروض وسائط الإعلام.

وأؤكد مجدداً أننا لم نمتنع عن التصويت على مشروع القرارين إلا بعد بذل جهود مضيئة لتحقيق التقارب بين المواقف المختلفة ولتجديد وتحسين أداء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة دون المساس باستقلاليتها. لقد لمسنا إمكانية للتوصل إلى توافق في الآراء، وحاولنا البناء عليها. ومع ذلك، لم تُستغل هذه الفرصة واستمر الاستقطاب حتى وصلنا إلى النتيجة التي وصلنا إليها اليوم.

وبينما نخطط علما باستعداد روسيا النظر في تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ورغبة روسيا في تحسين عمل آلية التحقيق المشتركة، نعتقد أن أفضل سبيل هو الإبقاء على عمل الآلية المشتركة المذكور في مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة (S/2017/962)، والذي لم يتم اعتماده. ولا يمكن تغيير حقيقة أن المجلس هو المسؤول في نهاية المطاف عن كفالة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ومرة أخرى، أحث بإخلاص جميع أعضاء المجلس على عدم التخلي عن جهودنا لمواصلة المناقشات من أجل إيجاد طريقة لمنع زيادة استخدام الأسلحة الكيميائية وعدم السماح بالإفلات من العقاب.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية داخل سورية. ونؤيد التحقيقات في الحوادث لكي يُقدم إلى العدالة الجناة المسؤولون عن شن هجمات بالأسلحة الكيميائية.

ونؤيد آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في مواصلة عملها. ويتضمن مشروع القرار الذي صوت عليه المجلس (S/2017/968) اقتراحاً بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لمدة سنة، ويدين الهجمات بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ويطالب بإجراء تحقيقات، ويعرب عن القلق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات من غير الدول، بما في ذلك المنظمات الإرهابية. كما يسعى إلى تحسين أساليب عمل وولاية الآلية وتعزيز التحقيق الميداني وجمع الأدلة، ويقترح تدابير محددة لتحسين عمل الآلية المشتركة وضمان موثوقية ومصداقية الاستنتاجات الواردة في تحقيقاتها.

وقد أيدت الصين مشروع القرار وصوتت لصالحه. ونأسف لعدم اعتماد مشروع القرار.

وأؤكد من جديد أن التوصل إلى توافق في الآراء ممكن. وثمة مجال للتوافق في الآراء إذا كان لدينا ما يكفي من الإرادة. ونحن مستعدون لمواصلة جهودنا الرامية إلى الحفاظ على استقلال الآلية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت أوكرانيا ضد مشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي أولاً (S/2017/968) لأسباب عدة.

فبادئ ذي بدء، نرى أن الوثيقة تمثل محاولة متعمدة لتقويض مصداقية واستقلالية كل من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية ("بعثة التقصي")

وثانياً، يبدو من النص أن الهدف من المشروع هو وضع عقبات مصطنعة لا مبرر لها أمام إجراء تحقيقات مستقلة. وعلاوة على ذلك، فإن محاولة إدارة كل صغيرة وكبيرة في الآلية المشتركة والبعثة ليس أقل من كونه جهد سيء مُقنَع لتخريب عمل كل من البعثة والآلية.

وثالثاً، من الجدير بالذكر أيضاً أن الوثيقة لم تكن مفتوحة للتفاوض داخل المجلس. وهذا يعني الكثير بشأن رغبة مقدمي مشروع القرار في التوصل إلى اتفاق فعالاً، وكذلك، بشأن المساهمة في مشروع القرار الذي اقترحه الولايات المتحدة (S/2017/962)، وهو حصيلة المفاوضات الحقيقية.

وإجمالاً، لا يمكننا أن نؤيد السيناريو الذي يتمثل هدفه الوحيد في حماية مرتكبي الجرائم الفظيعة في سورية من المساءلة بأي ثمن.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن اليابان لم تؤيد مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي أولاً (S/2017/968) لأننا لا نؤيد تقييم العمل السابق لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

القرار، ثم يعودون ليقولوا ”أوه، هل يمكننا أن نتوصل إلى شيء آخر؟“ إن لدي مشروع قرار مع كل تغيير طلب، بيد أننا نسمح لأحد الأعضاء بأن يجيز أساسا استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وسأقول هذا لأصدقائي الروس - إن أي هجوم تال بالأسلحة الكيميائية سيكون وزره عليهم. وستكون الصور المقبلة التي سأعرضها نتيجة أنهم سمحوا لذلك بأن يحدث، ولأنه لعدم وجود الآلية المشتركة، فإنهم يقولون أساسا للعالم بأسره أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر مقبول. وهذا ما ينبغي أن يكون مدعاة لخرجنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين، كازاخستان.

المعارضون:

أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

إثيوبيا، السنغال، مصر، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حظي مشروع القرار بتأييد ٤ أعضاء، ومعارضة ٧ أعضاء، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

إنهم يريدون آلية لا تتوافر لها إمكانية الإبلاغ. إنهم يريدون آلية مشتركة يمكنهم إدارة كل صغيرة وكبيرة فيها - أو يمكن لأي عضو أن يتدخل في كل كبيرة وصغيرة فيها. تلك هي الآلية التي يريدونها. وهذا هو ما ينشدونه.

واليوم، استمعت إلى الكثير من أصدقائي في المجلس يتكلمون عن الكيفية التي أصبح بها كل هذا مدعاة للإحراج. إن ما يدعو إلى الإحراج هو أن المجلس ليس متحدا. إن ما يدعو إلى الإحراج هو أننا نسمح لهذا بأن يحدث. كلا بل إن ما يدعو إلى الإحراج هو أنه ليس لدينا تحديد للآلية المشتركة. إن ما يدعو إلى الإحراج هو أن ما يقلق كل واحد هو أي جهة سيسبب لها الضيق، ولا يفكر أولئك في السكان الذين تعرضوا للأذى جراء استعمال الأسلحة الكيميائية.

ولإدراك أهمية ما يمكن أن تقوم به آلية التحقيق هذه، علينا أن ندرك أيضا متى يتلاعب أحد البلدان بحياة السكان. وهذا بالضبط ما يجري هنا، وهو ما حدث ١٠ مرات. لقد شاهدنا هذا يحدث استخدام حق النقض ١٠ مرات مختلفة. وأود أن أقول أن الشيء الوحيد الذي أثبتته هذا اليوم هو أنه لا يمكن الوثوق بروسيا في العملية السياسية في سوريا. إن الاتحاد الروسي لن يكون جهة فاعلة جيدة وموثوق بها لأنه يريد أن يتحكم فيمن يمكن أن يُعد مخطئا؛ ويريد أن يتحكم فيما يحدث؛ ويود السيطرة على هذه المنطقة، لأنه يريد العمل مع إيران وسوريا للتأكد من أن ذلك كله خاضع للسيطرة. فإذا كان هناك من لا يرى غضاضة في هذا، فعليه أن يتخذ القرار. والولايات المتحدة لا ترى أن ذلك أمر جيد.

إذن فما أقوله أنه خلال هذه العملية كنا كرماء جدا وحاولنا العمل مع الجميع - كما نفعل دائما - لأننا نعتقد أن كل عضو له أهميته. إننا يمكن أن نبتمس، ويمكننا العمل مع الجميع، ويمكننا إدماج هذه التغييرات، لكن الولايات المتحدة لن تقبل بعدم احترامها. لقد عملنا طوال أسابيع بشأن مشروع

المشتركة والبعثة ليس أقل من كونه جهد سيء مُقنَع لتخريب عمل كل من البعثة والآلية.

ثالثاً، من الجدير بالذكر أيضاً أن الوثيقة لم تكن مفتوحة للتفاوض داخل المجلس. وهذا يعني الكثير بشأن رغبة مقدمي مشروع القرار في التوصل إلى اتفاق فعلاً، وكذلك، بشأن المساهمة في مشروع القرار الذي اقترحتة الولايات المتحدة (S/2017/962)، وهو حصيلة المفاوضات الحقيقية.

وإجمالاً، لا يمكننا أن نؤيد السيناريو الذي يتمثل هدفه الوحيد في حماية مرتكبي الجرائم الفظيعة في سوريا من المساءلة بأي ثمن.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن اليابان لم تؤيد مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي بادئ ذي بدء S/2017/968 لأننا لا نؤيد تقييم العمل السابق لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وبينما نخطط علماً باستعداد روسيا النظر في تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ورغبة روسيا في تحسين عمل آلية التحقيق المشتركة، نعتقد أن أفضل سبيل هو الإبقاء على عمل الآلية المشتركة المذكور في مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة (S/2017/962)، والذي لم يتم اعتماده. ولا يمكن تغيير حقيقة أن المجلس هو المسؤول في نهاية المطاف عن كفالة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ومرة أخرى، أحث بإخلاص جميع أعضاء المجلس على عدم التخلي عن جهودنا لمواصلة المناقشات من أجل إيجاد طريقة لمنع زيادة استخدام الأسلحة الكيميائية وعدم السماح بالإفلات من العقاب.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية داخل سوريا. ونؤيد التحقيقات في الحوادث لكي يُقدم إلى العدالة الجناة المسؤولون عن شن هجمات بالأسلحة الكيميائية.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالعربية): لم أكن أنوي أخذ الكلمة مرة أخرى. ولكن لا بد لي أن أعرب عن عميق الأسف إزاء ما حدث في المجلس اليوم بشأن الكيفية التي تحول بها الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن إلى عرض من عروض وسائل الإعلام.

وأؤكد مجدداً أننا لم نمتنع عن التصويت على مشروع القرارين إلا بعد بذل جهود مضيئة لتحقيق التقارب بين المواقف المختلفة ولتجديد وتحسين أداء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة دون المساس باستقلاليتها. لقد لمسنا إمكانية للتوصل إلى توافق في الآراء، وحاولنا البناء عليه. ومع ذلك، لم تُستغل هذه الفرصة واستمر الاستقطاب حتى وصلنا النتيجة التي وصلنا إليها اليوم.

وأؤكد من جديد أن التوصل إلى توافق في الآراء ممكن. وثمة مجال للتوافق في الآراء إذا كان لدينا ما يكفي من الإرادة. ونحن مستعدون لمواصلة جهودنا الرامية إلى الحفاظ على استقلال الآلية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوكرانيا ضد مشروع القرار الذي اقترحه بادئ ذي بدء، الاتحاد الروسي (S/2017/968) لأسباب عدة.

أولاً، نرى أن الوثيقة تمثل محاولة متعمدة لتقويض مصداقية واستقلالية كل من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية ("بعثة التقصي")

وثانياً، يبدو من النص أن الهدف من المشروع هو وضع عقبات مصطنعة لا مبرر لها أمام إجراء تحقيقات مستقلة. وعلاوة على ذلك، فإن محاولة إدارة كل صغيرة وكبيرة في الآلية

ما حدث اليوم في مجلس الأمن. وكما جرت العادة، سيجري إلقاء اللوم على روسيا في كل شيء.

ويبدو لي أن أحدا لا يسمعي أو يريد أن يستمع عندما أتكلم. فقد جرى بشكل أساسي تجاهل كل ما قلته في بياني، وهما بيانان بالفعل. وأُثْمنا بعدم المشاركة في المشاورات، على الرغم من أننا اجتمعنا ثلاث مرات على الأقل على مستوى الخبراء مع زملائنا من الولايات المتحدة. وأُثْمنا من البداية بأننا لن نسمح باعتماد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة. وهذا صحيح، لأن مشروع القرار الذي اقترحت الولايات المتحدة رسخ الأخطاء الأساسية للآلية المشتركة. ولكننا اقترحنا مبادرة من جانبنا. وجرى اتهامنا بالمناورة. ونعتقد أننا لسنا نحن الذين نناور، ولكن الآخرين هم الذين يتبعون أسلوب المناورة معنا. وقد قيل لنا إننا نرحب بنتائج عمل آلية التحقيق المشتركة عندما تتهم الإرهابيين بشن هجمات كيميائية فيما نقوم في الوقت نفسه بالتستر على الحكومة السورية. وهذا أمر غير صحيح.

إننا نحتج على انعدام المهنية بشكل صارخ لدى الآلية المشتركة، وهو أمر متعمد على الأرجح. ولأقدم مثالا يتعلق بمجال آخر، في حجة مقدمة في التقرير السابع للآلية (S/2017/904)، المرفق) لدعم الادعاء بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام استخدم غاز الخردل في أم حوش، كان الدليل الوحيد هو الزعم بأنه قد تبين أن تنظيم الدولة سبق وأن استخدم هذا الغاز وأن الجماعة الأخرى المعنية لم تستخدمه مطلقا. فهل يمكننا وصفه بأنه تحقيق مهني؟ إنه ببساطة أمر مثير للسخرية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن من يولون الاهتمام بوسعهم فهم حقيقة الأمور. وأود أن أكرر أن روسيا قامت، خلال السنوات القليلة الماضية بوصفها طرفا ذا ضمير حي في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بالكثير من العمل على صعيد تجريد سورية من السلاح الكيميائي، بما في ذلك، في جملة أمور، المساعدة على إنشاء ودعم آلية التحقيق المشتركة. وطوال هذه الفترة، سعينا

ونؤيد آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ويتضمن مشروع القرار الذي صوت عليه المجلس اقتراحا بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لمدة سنة، ويدين الهجمات بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ويطلب بإجراء تحقيقات، ويعرب عن القلق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات من غير الدول، بما في ذلك المنظمات الإرهابية كما يسعى إلى تحسين أساليب عمل وولاية الآلية وتعزيز التحقيق الميداني وجمع الأدلة، ويقترح تدابير محددة لتحسين عمل الآلية المشتركة وضمان موثوقية ومصداقية الاستنتاجات الواردة في تحقيقاتها.

ولذلك، أيدت الصين مشروع القرار وصوتت لصالحه. ونأسف لعدم اعتماد مشروع القرار.

وقد دعمت الصين مشروع القرار وصوتت مؤيدة له. ونحن نأسف لأنه لم يُعتمد.

السيد نيبيريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن خيبة أملنا العميقة لأن مبادرتنا الرامية إلى تمديد عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وتحسين نوعيته، من أجل التحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، لم تحصل على الدعم اللازم.

وساد لدينا اعتقاد بأنه سيجري استخدام حيل مختلفة في محاولة لتحميل روسيا المسؤولية عن الإنهاء المحتمل لأنشطة الآلية المشتركة. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وبنفس القصد تحديدا، جرى دفعنا عن عمد إلى استخدام حق النقض في وقت لم يكن هناك فيه داع لإجراء تصويت في المقام الأول (أنظر S/PV.8073). ولا نستبعد احتمال أن يكون قصد التشهير ببلدنا قد طغى على هدف المحافظة على الآلية. وسنستمع الآن إلى العديد من التعليقات من زملائنا حول هذه الطاولة، يُقصد منها مخاطبة الصحافة. وسيعج العالم بالأكاذيب بشأن

جميع الوفود الأخرى لا يمكن أن يُتهم بإظهار انعدام الشفافية أو بعدم إبداء الاحترام للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. هذا أمر غير مقبول.

وبما أننا نتكلم عن الشفافية وعدم احترام مجلس الأمن، ربما ينبغي لنا التذكير بالجلسة المعقودة هنا في ٧ نيسان/أبريل (أنظر S/PV.7919). فخلال المشاورات المغلقة، وعندما كنا نعمل جميعاً مرة أخرى من أجل اعتماد مشروع قرار بشأن الحالة في سورية، ألم تكن الشفافية أمراً مناسباً آنذاك؟ وألم يكن ذلك عدم احترام لمجلس الأمن من قبل الولايات المتحدة أن تُحضر، فيما كنا نحاول إيجاد مخرج من هذا الوضع، لقصف قاعدة عسكرية في سورية في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة؟ لقد كان ذلك عملاً أحادي الجانب وغير مقبول. وبوليفيا ترفض رفضاً قاطعاً الاتهامات من جانب ممثلة الولايات المتحدة.

وعلى أي حال، فإن بوليفيا ستواصل العمل من أجل تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. ونأمل أن نتمكن من أن نلقي وراء ظهورنا بهذه الاستعراضات الإعلامية وبمنطق اتهام بعضنا بعضاً بالافتقار إلى المسؤولية، وأن نتمكن فعلاً من إتاحة بصيص من الأمل لضحايا هجمات الأسلحة الكيميائية، ليس في سورية فحسب بل في جميع أنحاء العالم. وأعرب مجدداً عن أمني في أن تنجح المفاوضات مستقبلاً في تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة.

السيد نييتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتوخى الإيجاز. لقد نسيت فعلاً أن أذكر ثلاث مسائل، أعتقد أن من المهم الإشارة إليها اليوم. وأود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لجلسة اليوم. لقد كانت جلسة صعبة، ولكنكم تمكنت من إدارتها بأسلوب رئاسي حقاً. ثانياً، أود أن أذكر شيئاً نسيت أن أذكره، وهو أن مشروع قرارنا البديل (S/2017/933) لم يُقدم بالأمس ولكنه معروض على المجلس منذ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

دائماً إلى تعزيز فعالية عملها دون أن يبذل شركاؤنا الغربيون أي جهد لفهم ما نقوم به. وقد اتضح بجلاء اليوم أننا بحاجة إلى آلية تحقيق قوية لديها الكفاءة المهنية، من شأنها أن تساعد على منع خطر الإرهاب الكيميائي في المنطقة من الانتشار، ولكن ما يريده الآخرون هو كيان صوري بحيث يتسنى لهم التلاعب بالرأي العام، كيان يتهم الحكومة السورية مراراً بانتهاك القواعد الدولية، استناداً إلى معلومات كاذبة.

إن أولئك الذين صوتوا معارضين لمشروع القرار المقدم من روسيا والصين يتحملون المسؤولية الكاملة عن إنهاء أنشطة آلية التحقيق المشتركة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على قيادتكم للمجلس في هذه الجلسة.

إننا بطبيعة الحال نشعر بالإحباط، شأننا في ذلك شأن غالبية الأعضاء حول هذه الطاولة، إزاء الفشل الجماعي للمجلس مرة أخرى في العمل معاً من أجل تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وأنا أُنتمي إلى بلد لم يستخدم الأسلحة الكيميائية مطلقاً وإلى منطقة تضي قدماً بنجاح في تسوية آخر نزاع مسلح فيها، وهي منطقة خالية من الأسلحة النووية والتي أعتقد أنها برهنت مراراً وتكراراً على احترامها للقانون الدولي والأمم المتحدة.

لقد قالت ممثلة الولايات المتحدة هنا في هذه القاعة إن بوليفيا أظهرت عدم الاحترام للمجلس ولم تتصرف بشفافية. ونحن نرفض رفضاً قاطعاً تلك الادعاءات. وهي غير مقبولة على الإطلاق ولا أساس لها من الصحة. وبوليفيا لن تعتذر عن استخدام النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. لقد أيدنا مشروع القرار المقدم من روسيا في بداية الجلسة (S/2017/933) وبات من الواضح أننا سنُضطر للجوء إلى النظام الداخلي المؤقت. وبالقيام بذلك، فإن وفداً يحظى بنفس الحقوق التي تتمتع بها

أخيرا، أود أن أذكر، وهو أمر أغفلته سابقا، أنه على الرغم من أن بوليفيا لا تحتاج بوضوح إلى حماية روسيا، فإنها تحتاج فعلا إلى الدعم. وأنا أرى أن اتهامات ممثلة الولايات المتحدة لممثل بوليفيا بانعدام الشفافية في ما يتعلق بعملية اليوم لا مبرر لها على الإطلاق. وللأسف، لقد شهدنا شفافية أقل بكثير في عملية التصويت من جانب نظرائنا في المفاوضات.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.